

المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني الديمقراطي

تمهيد:

في تناولنا لقضية المرأة الفلسطينية ، فإننا لا نزعم أننا سنقدم جديداً ، بالمعنى النوعي الإيجابي في المسار التطوري الاجتماعي للمرأة في بلادنا ، لأن هذه القضية هي جزء من الأزمة التاريخية الراهنة لمجتمعنا الفلسطيني، المرتبطة بدورها بالأزمة العامة للمجتمعات العربية، بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي و المعرفي الشمولي، الذي يقوم على أن مجتمعاتنا عموماً ، لا تعيش ، أو تنتسب إلى زمن حداثي أو حضاري ديمقراطي بالمعنى الجوهري ، وهو وضع جعل من استمرار الأنماط القديمة وإفرازاتها التراثية والأصولية النقيضة لمفاهيم العقلانية والتنوير، و إعادة إحيائها عبر إعادة إنتاج التخلف وتكريس التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، أمراً يكاد يكون طبيعياً بوسائل إكراهية وعنيفة أحياناً ، أو بوسائل تبدو أنها سياسية في أحيان أخرى .

في ضوء هذه الظروف من تعمق مظاهر الأزمة بأبعادها السياسية في إطار الصراع العربي - الصهيوني، أو بأبعادها الاجتماعية في إطار التبعية و الفقر و التخلف العام ، سنتناول قضية المرأة الفلسطينية أو العربية، فهي ظروف توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة باعتبارهما كائنان إنسانيان يتلقيان و يتحملان معاً كل نتائج هذه الأزمة السياسية أو الطبقيّة أو العنصرية أو غير ذلك.

ففي العقود الثلاثة الأخيرة، نلاحظ تزايد تراكم مظاهر التخلف والقهري في حالتنا المجتمعية العربية والفلسطينية، كان نتاجاً لتزايد انهيار المشروع القومي العربي، وتكريس تبعية وارتهاق الدولة القطرية للنظام الإمبريالي، وتحكم الشرائح البيروقراطية والكمبرادورية فيها، وخضوعها لمقتضيات التحالف الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج ما يسمى بـ "عصبية الدم" أو العلاقات العشائرية والحمائلية والعائلية، التي استعادت -بدرجات متفاوتة- دورها الرجعي تحت مظلة النظام العربي المهزوم، كما أدى إلى إعادة إنتاج علاقات السيطرة الفردية والبيروقراطية والإخضاع للأغلبية الساحقة من الأفراد في مجتمعنا، وهي أوضاع لم تقتصر آثارها الضارة ونتائجها السلبية عند الحق الخاص -للرجل أو المرأة- المرتبط بالمعنى السياسي أو الديمقراطي أو القانوني أو الحرية في الرأي والتعبير فحسب ، بل تمتد الأزمة إلى الحق أو الحيز العام لكل المجتمع بكل أفراد من النساء والرجال على حد سواء .

بالطبع ، إننا ندرك أن نظام العائلة -أو العشيرة أو الحامولة - الذي نتحدث عنه ارتبط بنشوء نظام الملكية الخاصة تاريخياً وهو نظام (أو مرحلة) خسرت فيها المرأة سيادتها ومساواتها، ونشأ النظام الأبوي الذي ظل سائداً في أوروبا حتى نهاية القرن التاسع عشر ، حيث تراجعت العلاقات الأبوية أو البطركية لحساب مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمساواة بصورة تدرجية بين الرجل والمرأة ، ارتباطاً بطبيعة المسار التطوري الاقتصادي والاجتماعي الحداثي في أوروبا ، الذي أدى إلى إزاحة المفاهيم التراثية الرجعية القديمة، بما في ذلك مفهوم الأسرة

الأبوية، والموقف من المرأة في عالم حديث متطور¹ ، محكوم بأفكار التنوير والعقل والمواطنة وحرية الرأي والرأي الآخر .

لقد كشف المنهج المادي التاريخي، الطابع التاريخي الاجتماعي والطبقي لاضطهاد المرأة في كل المراحل التاريخية، بما في ذلك في مرحلة الرأسمالية. إن كَوْن هذا الاضطهاد يكتسي طابعاً تاريخياً، معناه أن الواقع الدوني للمرأة في العائلة والحياة العامة والمجتمع ليس متأصلاً في "الطبيعة البشرية" ، كما أنه ليس "ثابتاً" أو "أزلياً" كما تزعم كل النظريات والمفاهيم الرجعية بمختلف تلاوينها ومصادرها، التي سادت من قبل ومازلت متواصلة، بل إنه ظاهرة اجتماعية، ولدتها ظروف محددة، قابلة للشرح والتحليل، وهو ما يُكسبها طابعاً نسبياً، انتقالياً، ويرشحها بالتالي للتجاوز حالما تتغير الظروف التاريخية التي ولدتها، أي بعبارة أخرى، حالما تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لذلك التجاوز الذي يُمكن المرأة استعادة موقعها ككائن متحرر، متساوي الحقوق مع الرجل.

ويعود الفضل إلى فريديريك أنجلز، في تقديم لوحة عامة عن تطوّر أشكال العائلة والزواج عبر التاريخ، في مؤلفه الكلاسيكي "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة". والتي أكدت الطابع التاريخي، الاجتماعي، لاضطهاد المرأة، ، وأكدت أنه لا مجال للبحث عن جذور هذا الاضطهاد خارج التاريخ، خارج العلاقات الاجتماعية للبشر.

فعلى الرغم من دخولنا الألفية الثالثة، لا تزال مجتمعاتنا العربية تعيش بمنطق القرن الخامس عشر، ولا يزال وضع المرأة شديد التخلف ، فما زالت تتعرض للكثير من ممارسات الاستبداد والذل والاستعباد والضرب ، بصورة مباشرة من الرجل سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً، والأسباب في ذلك كثيرة ومتنوعة ، لكن أهمها في تقديري ، يكمن في طبيعة التطور المحتجز والمتخلف الذي مازالت تعيشه مجتمعاتنا العربية ، حيث أسهم هذا الوضع في ضعف انتشار فرص التعليم ، وارتفاع نسبة الأمية في أوساط المرأة وحرمانها من العمل خارج المنزل، وعدم مشاركتها الفعلية في الإنتاج الاقتصادي والضعف الشديد بالنسبة لمشاركتها في العمل السياسي العام ، من خلال الأحزاب أو الحركات السياسية القائمة ، وكل هذه العوامل تعزز حالة فقدان الشعور بالذات المستقلة أو ما يسمى بالاغتراب الذاتي عند المرأة.

لكن إقرارنا بإمكانية توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة معاً في مواجهة الأزمة في الظروف الراهنة ، لا يعني إغفالنا لخصوصية قضية المرأة في بلادنا ، المتمثلة في الجذور الاجتماعية و الثقافية و التاريخية ، التي تشكلت، و ترسخت، بصورة سلبية عبر المسار التاريخي العربي ، الذي توحد في كل مراحل تطوره ، القديم و الحديث و المعاصر ، في النظرة أو الموقف من المرأة ، الذي يقوم على أنها إمراة وُلادة، أو زوجة، أو خادمة، أو معشوقة، و غير ذلك من الصفات و المفردات، التي جمعت في معنى أو مغزى واحد بين المرأة و الصفات المادية أو الجسدية، بعيداً عن سمات التفكير و التدبير و تحمل المسؤولية ، ودليلنا على ذلك ما نشاهده أو

¹ في المجتمعات الحديثة، تحققت مساواة المرأة بالرجل في مجالين: 1- الحيز العام أو حقوق المواطن والنشاط السياسي والاقتصادي والثقافي... الخ.

2- الحيز الخاص: حقوقها داخل العائلة، واحترام دورها إلى جانب الرجل... وبضمن القانون. العلاقة هنا جدلية بين مجتمع الحداثة ومفاهيمها وبين المرأة، لكن مجتمعاتنا العربية لم تدخل طور الحداثة بعد، بصورة جوهرية. وبالتالي فإن الحيز العام، والحيز الخاص، مشدودين للقيم المتخلف.

نقرأه من معطيات في واقعنا الراهن ، حول نظرة الرجل إلى المرأة ، التي ما زالت تقوم على الاضطهاد و الدونية، و حرمانها من المشاركة في القرار أو المطالبة بحقوقها أو التعبير عن رأيها ، إلى جانب التعاطي معها كسلعة جسدية. و ما تقدمه اليوم البرامج التلفزيونية المعولمة و بعض دور الأزياء و الأفلام السينمائية، و بعض الكتب و المجالات ووسائل الإعلام ...الخ باسم الانفتاح يعزز تلك النظرة ، إلى جانب عشرات الفضائيات الدينية - المعولمة أيضاً - التي تسهم بصورة منهجية ومخططة مسبقاً في تكريس كل مظاهر التخلف عموماً ، وما يتعلق بالمرأة على وجه الخصوص.

وفي هذا الجانب، نشير إلى عدد من القوانين والأنظمة المدنية والحقوقية، ذات الطابع العصري الحداثي، التي أقرت في بعض الدول العربية -بدرجات متفاوتة - تونس ولبنان وفلسطين ومصر والأردن وسوريا، عبر مجموعة من الأنظمة التي استجابت لبعض مطالب المرأة وحقوقها، خاصة بالنسبة للعمل في الوظائف التي كانت قاصرة على الذكور فقط ، كالمحاماة والنيابات العامة والقضاء وأشغال الوظائف العليا في وزارات الاقتصاد والتخطيط علاوة على وزارات الصحة والتعليم، وكذلك بالنسبة للمشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية، والجمعيات الأهلية والنقابات، بالإضافة إلى تزايد دورها وتأثيرها في مجال الصحافة والإعلام والفضائيات، لكن المفارقة ، أن هذه الأنظمة والقوانين على أهميتها وتأثيرها الراهن والمستقبلي في تطوير أوضاع المرأة العربية ، إلا أنها - حتى اللحظة- لم تتجاوز الدائرة الضيقة لأطر المرأة النخبوية ضمن الشرائح الثرية "البورجوازية" العليا والمتوسطة والصغيرة بدرجات متفاوتة ، ما يعني بقاء الأغلبية الساحقة من النساء أسيرات التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام، من حيث قبولهن بقوانين التخلف وأعرافه وعاداته وتقاليده، التي تعطي الأولوية للرجل على المرأة مهما كانت درجة تخلفه من ناحية ومهما كانت درجة تطورها أو تعليمها من ناحية ثانية، إن هذه الظاهرة التي أفرزت نوعاً من ثنائية التناقض بالمعنى الاجتماعي والنفسي (السيكولوجي) ستظل قائمة وفاعلة في مجتمعاتنا طالما بقيت عوامل " الأزمة المجتمعية العامة" بالنسبة للنظرة إلى المرأة العربية وكيفية التعامل معها.

- صورة المرأة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني :

إن المقصود بالصورة هنا، هو طبيعة التركيبة الذهنية للمرأة، بما تحتويه من عناصر ومكونات موضوعية وذاتية ، خضعت وتخضع لسياقات اجتماعية وتاريخية معينة. إذ أن هذه التركيبة هي الآلية المستقلة أو الفاعلة بمقتضى عوامل متراكمة تاريخية ومعاصرة ، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوناتها... ولكن هذه الأدوات لا تؤدي وظائفها بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يشكل أساس البناء الاجتماعي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متميز عما كان عليه الحال في فلسطين قبل 50 عاماً ، فما زالت المرأة عندنا تأتمر بأوامر الرجل وتدخل عنوة وغصبا بيت الطاعة والخضوع، وتساهم بالتالي -وفق ما أسميه عفوية الرضوخ- في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

وفيما بعد هزيمة حزيران 1967، قام الاحتلال بالمحافظة على مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحط من قيمة المرأة وتمنع تحررها، لكن قوة انتشار وتأثير حركات المقاومة الفلسطينية ، ساهمت بصورة ملموسة

في كسر الطبيعة المحافظة ، الرجعية للعديد من النساء ، اللواتي التحقن في صفوف المقاومة عموماً ، وفي فصائل وأحزاب اليسار خصوصاً ، وكان للانتفاضة الأولى 1987 دوراً هاماً في تطوير دور المرأة السياسي والاجتماعي ، حيث أتاحت مساحة واسعة لها في المشاركة في النضال ضد الاحتلال حتى عام 1994 ، حيث بدأ مسار الانتفاضة في التراجع لحساب عملية التفاوض وصولاً إلى أوسلو 1993 ، ثم قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 ، التي أسهمت بدورها في بعض الجوانب التطورية الخاصة بالمرأة عبر عدد من الأنظمة والقوانين ، ولكن بالرغم من ذلك ، بقيت أسباب العنف المسلط على النساء قائمة بسبب بقاء البنى الاقتصادية الاجتماعية والعائلية التقليدية التي قامت السلطة بتغذيتها - خاصة في قطاع غزة في ظل الانقسام - لحساب ذهنية التخلف التي عززت بقاء جذور العنف على حالها ، سواء في ظل العلاقات الرأسمالية التابعة والمشوهة في قطاع غزة من ناحية أو في إطار نفس العلاقات الرأسمالية المشوهة في مدن الضفة ، إلى جانب الاقتصاد الفلاحي في قرى الضفة الذي تحكمه علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية ، حيث يبرز في الحالتين تفاوتاً اجتماعياً واضحاً في أسلوب أو منهجية العلاقة مع المرأة أو ما يعرف بالريف والمدينة ، كلاهما محكومان - بأشكال مختلفة - بعلاقات ذكورية قائمة على استغلال واضطهاد المرأة من منظور متخلف ينطلق بداية من دونيتها والخط من قيمتها ويحول دون تحررها الذاتي والاجتماعي .

وفي هذا السياق ، نشير إلى أن كل ما يذكر حول المرأة في الأطر القانونية والمؤسسية ، لا يعدو أن يكون سوى إطاراً نظرياً تستخدمه السلطة من أجل التعقيم الديماغوجي ، وحجب الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة . علماً بأن هذا التشريع جاء تلبية لمطالب القوى الديمقراطية اليسارية والحركات النسائية التي تناضل من أجل حرية المرأة وتحريرها من قيود الاستغلال والاستبداد وضرورة مساواتها مع الرجل .

ولكن هذه الأنظمة والقوانين ينقصها التطبيق في مستوى الممارسة اليومية . إذ أن أغلبية الشكاوى يقع حسمها في مراكز الشرطة دون المرور بالمحكمة ، أو تتنازل المرأة عن حقها في الدفاع عن نفسها وردّ الاعتبار لذاتها المسلوكة وذلك تحت ضغط العلاقات الاجتماعية القروية وأيضاً تحت ضغط التقاليد الاجتماعية باسم "التسامح" . ممّا يضيع حقّها عبر التسامح السلبي ، كما أن العديد من مشاكل العنف تقع تسويتها في حدود "البيت" أو العائلة أو بعض الهيئات الدينية والعلاقات العشائرية... الشيء الذي يؤكّد ما قاله لينين من أن "المساواة في القانون لا تعني المساواة في الحياة" .

إن ما تقدم ، لا يعني أبداً أن المفاهيم أو الأعراف أو العادات والتقاليد الأسرية ، أو العائلة الممتدة² وغيرها ، ليست ثابتة غير قابلة للتغيير ، كما يفترض البعض ، بل على العكس ، هي مفاهيم خاضعة موضوعياً للتغيير ،

2 اعتقد أن العائلة الممتدة انحسرت في مجتمعاتنا العربية منذ منتصف القرن العشرين لحساب العائلة النووية التي انتشرت في بلادنا بصورة كمية أو شكلية مع بقاء جوهر العائلة الممتدة ، وعقليتها وأعرافها سائدة حتى اليوم ، على أي حال ، لا يمكن إنكار أن ظاهرة انتشار العائلة النووية مرحلة انتقالية في إطار التوجه الحداثي في بعض مدن البلدان العربية ، لبنان ، وتونس ، ومصر وفلسطين والأردن ، في مقابل بقاء جوهر التخلف سائداً في معظم العائلات في مجتمعات الخليج والسعودية والعراق واليمن ... إلخ . حيث نلاحظ استمرار بقاء العائلة التقليدية ، أو الممتدة ، الأبوية ، البطيركية ، التي تسمح بتعدد الزوجات ، والزواج من الأقارب ، بطريقة البذل ، واستمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامتثال ، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي (القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي

شرط تطور نمط الإنتاج الاقتصادي وتطور العلاقات الاجتماعية المنعكسة عنه ، فمع بقاء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة الأبوية، كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية، تحرص العائلات على التمسك بعاداتها القديمة التي تجمع على سبيل المثال، بين الدين والتجارة ومصاهرة العائلات الغنية، لتطوير المصالح المشتركة والمحافظة على الرتب الاجتماعية أو ما يسمى بالأنساب المكتسبة بفضل تراكم الثروات ، الناجمة عن الاستغلال بشتى صوره في هذه المرحلة التاريخية أو تلك، بذرائع سياسية أو دينية أو اجتماعية ، علماً بأن هذه المراتب أو الخارطة الطبقيّة هي الحاضنة الاجتماعية للاضطهاد في بلادنا ، الذي يتوزع إلى ثلاثة أنواع ، اضطهاد المرأة ، اضطهاد الفقير ، اضطهاد الطفل.

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا ، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا ، كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و الأعراف والثقافات التراثية³ الموروثة المشوهة، التي تتجدد يومياً عبر وسائل الاعلام والمنابر والندوات الدينية والفضائيات، في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف ، ودورها في تكريس ومفاخرة الأزمة الراهنة في بلادنا ، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة قضية ترتبط أولاً و أخيراً بالتصدي لكل مظاهر وأدوات التبعية والتخلف والقهر، بكل أبعادها السياسية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية ، ذلك إن أي حديث عن خصوصية المرأة ، أو قضاياها بمعزل عن هذه المظاهر، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم السطحي أو الشكلي لبنیان مهترئ ، فالعمل الإصلاحي لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة ، و لا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية و الاجتماعية ، بالضبط كما هو العمل الخيري أو الإغاثي – السائد اليوم في قطاع غزة بصورة خاصة – يظل عملاً هامشياً، غير أساسي ، لن يقضي على الفقر و الحاجة، كما لن يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي أو في تعزيز الصمود و المقاومة، بقدر ما يسهم في خلق القيم السالبة ،

تتعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية ، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة ، فهي " ناقصة عقل ودين " أو هي مصدر للهموم حسب المثل الشائع " هم البنات للممات " أو " كيدهن عظيم " أو " أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان " و كذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل " طاعة النساء تورث الندم " و " البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها " و " الفرس من خيالها والمرأة من رجالها " " ما خلا رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما "، ويقال أيضاً: " المرأة فتنة "، " العين تزني "، " صوت المرأة عورة " . و أخيراً وليس آخراً " ظل راجل ولا ظل حيط " و هو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الحائط أو المكتب أو الدور المميز للمرأة في العمل أو في السياسة أو في المجتمع أو في الانتاج الأدبي .. إلخ . فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكلاً واضحاً للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في مستوى الحس المشترك الفلسطيني والعربي " المرأة امرأة والرجل رجلاً "، " ربة بيت ممتازة "، " بنت عائلة "، " مطبعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها "، إن كل هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يومياً هنا وهناك. ويتفق الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضفائهم "بعدا أخلاقياً" آخر لصورة "المرأة العصرية" التي لا بد لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي "تساعد" زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضاً.

³ على الرغم من أن تراثنا الثقافي والديني السلفي ، لا يخلو من بعض السلوكيات والمواقف الايجابية بالنسبة للتعامل مع المرأة ، إلا أن طبيعة التناقضات في الدولة الإسلامية بعد خلافة عمر بن الخطاب أدت إلى تجاهل وطمس النظرة الايجابية في التعامل مع المرأة ، وفي كل الأحوال فإن تلك المحطات أو الإشارات التي دافعت عن المرأة في التراث الإسلامي لم تكن سوى موقفاً أخلاقياً خجولاً ارتبط بعدد محدود ومتميز من النساء المقربات من الخليفة بحكم القرابة أو النسب أو المقربات من آل البيت وبالتالي لم يكن ذلك الموقف أصيلاً أو مبدئياً ينطبق على عامة النساء، أما في عصرنا الراهن فقد ازداد قهر المرأة بشاعة وعمقاً عبر الاستخدام المتخلف للثقافة السلفية ودعاتها المنتشرين اليوم في بلادنا من أجل إعادة "بناء" مجتمع إسلامي ذكوري يرفض التعاطي مع المرأة أو الاعتراف بأي دور لها .

وتكريس الاعتماد على الآخر، بغض النظر عن أهدافه ودوافعه ، التي نادراً ما تكون متطابقة أو متقاطعة مع أهداف شعبنا، الوطنية ، التحررية والديمقراطية، الأمر الذي يفرض علينا ، في سياق الحديث عن تحرر المرأة ومستقبلها في بلادنا ، مواجهة أزمة مجتمعنا الفلسطيني، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتراثية - كجزء من المجتمع العربي-، وتقكيك وإزالة العوامل التي تؤدي إلى تكريسها ، انطلاقاً من أن الخصم الأول للمرأة، هو المجتمع بأغلاله وقيوده وتخلفه وليس الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً ، فالتحرر الحقيقي للمرأة هو التحرر من الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، بمساواتها بالرجل في نظام ديمقراطي حديث، وهذا التحرر للمرأة، يفترض البحث عن وسائل جديدة تضمن تطوير دورها وإسهامها الفعال ، المساوي لإسهام الرجل ، في مسار النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي ، وهذا يعني أن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني - كما هو حال المجتمع العربي - مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة ، الرثة ، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي ، ونظام القهر والاستغلال الطبقي الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت أو المدرسة مع أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز ، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو ابنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو أم فلان، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي - إلا في حدود ما تسمح به العائلة ، أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الاطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيك عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة - في بلادنا - شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل ، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى - تاريخياً وراهناً - إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء ، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إرادتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل نظام طبقي تابع، لا يلغي إرادة المرأة ودورها فحسب، بل يلغي أيضاً إرادة الرجل ويجعل منه عبداً لذلك النظام ، الأمر الذي يشجعه أو يسوغ له استعباد المرأة كنتيجة طبيعية لظروف القهر والفقر والتخلف من ناحية، وكنتيجة أيضاً لفقدان المرأة قدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي من ناحية ثانية ، وفي كل الأحوال، فإن مظاهر الفقر والبطالة التي تنتشر بصورة متزايدة في بلادنا ، تدفع إلى تزايد حدة تدهور أوضاع المرأة بحيث تصبح وعاءاً يُفَرِّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له ، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد المجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، والانتشار غير المسبوق للتيارات

الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر الأنظمة الحاكمة، التي وفرت -عبر استبدادها وإفقار شعوبها- كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية، التي "ارتفعت راياتها" وعلت أصوات شخوصها في الأوضاع العربية المأزومة والمهزومة الراهنة، حيث انتشرت الفضائيات الناطقة باسمها، علماً بأن أحداً لم يسمع منهم موقفاً يدعو إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني بعد حزيران 1967 حتى عام 1987، أو الدعوة لمقاومة الهجمة الإمبريالية الأمريكية على العراق أو إدانة مواقف دول الخليج والسعودية، وسياساتها الخاضعة للشروط الأمريكية ، واكتفوا برفع أصواتهم بالدعوة إلى إعادة إنتاج الأصوليات القديمة الشكلائية، المرتبطة بالاستبداد والقهر ورفض مفاهيم العقل والعلم والتنوير والوطنية والقومية لحساب ما يسمى بـ "الأمة الإسلامية" أو "الخلافة العثمانية" البائدة، إلى جانب ممارسة أشكال الإرهاب -المباشر وغير المباشر- ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة أو يعزز دورها الطليعي في المجتمع ، والتركيز على ارتداءها النقاب والحجاب ، والدعوة إلى إطلاق اللحي ولبس الجلباب القصير للرجال ، واستيراد ملابس الجاليل والسبح والمسواك والتحف "الدينية"، واستيراد آلاف الكتب التي تتحدث عن "تفسير الأحلام" و "عذاب القبور" وغير ذلك من العناوين التي تطال معظم الجوانب - الحياتية من وجهة نظر غيبية لا علاقة للدين بها.... إلخ ، إلى آخر هذه المظاهر الشكلية .

- العوامل الموضوعية والذاتية لأزمة المرأة :

إن وضوح العوامل والأسباب الموضوعية (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) لأزمة المرأة في بلادنا، لا يلغي خصوصية وضعها، أو العوامل الذاتية المتراكمة في إطار الجهل والتخلف والفقر ، والجذور التاريخية الموروثة، التي جعلت من النساء عموماً ، وفي الأوساط الشعبية الفقيرة خصوصاً ، في حالة من الخضوع الذاتي للرجل، بصورة عفوية، تتطابق مع خضوعها للعادات والتقاليد والأعراف الموروثة في النظام الأبوي باعتبارها " قدر" لا يجوز رفضه أو الاعتراض عليه، بل على العكس تدافع عنه وتؤكد عليه وتتبنى مفاهيمه وقيمه . فعلى الرغم من أن المرأة العربية والفلسطينية ، - تمثل عددياً نصف المجتمع بشكل عام، إلا أنها ما تزال تعيش وفق منطق السيطرة والقمع الذكوري، الأمر الذي أدى - ويؤدي - إلى إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية المتنوعة ، نذكر منها على سبيل المثال :

- نسب الطلاق الناتج عن العنف الزوجي (لفظي، معنوي نفسي، جنسي، جسدي).
- حرمانها من العمل رغم حصولها على الشهادة الجامعية، وإذا ما توفرت فرص للعمل ، فهي تقتصر على أعمال السكرتاريا وروضات الأطفال والمدارس والتمريض ، إلى جانب العمالة الزراعية في أوساط المرأة الريفية .
- العنف الذكوري بشتى أنواعه ضد المرأة أو الفتاة .
- ارتفاع نسبة الأمية .
- الاغتصاب .

- هضم الحق في الميراث .
- تورطها في قضايا الدعارة نتيجة الفقر .
- سهولة تعرّضها لعمليات السرقة والغشّ .
- استغلالها في عمليات التحايل المنظم في إطار شبكات النهب والتسوّل والدعارة.
- استغلالها بشكل مفرط في مواقع العمل.

إنّ السّكوت الذي يخيم على قضية دونية المرأة بشكل عام، وحالات العنف بشكل خاص، يعدّ ضرباً من المشاركة في الجرائم الاجتماعية التي تقترب في حقّها، وأنّ هذا السكوت يساهم في ترسيخ النظرة الدونية تجاه المرأة عبر ما يسمّى بـ "الوفاق الاجتماعي" المدعوم بجملة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية الرجعية، التي تكرّس تلك النظرة المتخلفة السلبية.

إنّ النضال في هذا الإتجاه لابدّ وأن يهدف إلى إخراج المرأة من الدائرة الوهمية التي تعيش في إطارها، أي دائرة الخوف المقرون بالصمت الرهيب والقاتل لكل طموح فيها ولكل حركة تقدمية إلى الأمام تسعى إلى تحقيقها، ما يعني صراحة ، أهمية وعي المرأة لظلمها واضطهادها واستغلالها ، ومن ثم النضال الفعال ضد دولة الاحتلال الصهيوني، وضد كل أشكال ومظاهر الظلم وأدواته في النظام الأبوي أو في المجتمع والسلطة .

وهنا استدرك بالقول ، إن هذا العامل الذاتي ، هو جزء من العامل الموضوعي أو الأزمة الموروثة، التي لا يمكن حلها بمعزل عن أوضاع التبعية والتخلف، أو ما يمكن تسميته بـ "الأزمة المجتمعية العامة"، التي تحتاج إلى نوع من الحراك السياسي الاجتماعي، عبر أحزاب طليعية حاملة لمفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية والعدالة والمساواة ، بما يمكنها من امتلاك القدرة على تطبيق البرامج التربوية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الهادفة إلى مراكمة عوامل الإزاحة والتغيير لكل جوانب ومكونات واقع التخلف والتبعية السائدة، وثقافته وأدواته الطبقية الحاكمة ، وهي مهمة عسيرة ، بالنظر إلى حالة الضعف والتراجع التي تعيشها الحركات والأحزاب السياسية الديمقراطية واليسارية، في كافة البلدان العربية، على الرغم من الظروف الموضوعية، الناضجة أكثر مما ينبغي، في انتظار صحوه هذه الأحزاب، لممارسة دورها الديمقراطي، بروح ثورية لتجاوز وتغيير واقع التبعية والتخلف الراهن، حيث يتجلى بوضوح شديد رخاوة هذه الأحزاب وعجزها، ومن ثم فقدانها لقواعدها الشعبية وتأثيرها، الأمر الذي أتاح كل الفرص لحركات وجماعات الإسلام السياسي التي قد تتحول لتصبح عنواناً رئيسياً في المشهد السياسي العربي، إذا ما استمرت القوى الديمقراطية اليسارية في عزلتها ، آخذين بالاعتبار أن تراجع دور الحركة النسائية، هو في أحد أسبابه، انعكاس لتراجع دور الحركة السياسية وأحزابها الديمقراطية ، حيث يتبين بوضوح صارخ ، أن المشكلة تكمن في النخب السياسية التي برزت على حساب الجماهير الشعبية الفقيرة دون الاهتمام بقضاياها.

فالتحرر الحقيقي للمرأة إذن ، هو -كما أشرنا سابقاً - الذي يوفر الضمانات الفعلية ، القانونية والمجتمعية للمرأة في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة الفلسطينية و

قضايا مجتمعتها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية بالالتحام العضوي بالحامل القومي العربي من حولنا ، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها الأحزاب والفصائل اليسارية عموماً ، والطليعة الديمقراطية المثقفة -داخل تلك الأحزاب- من الرجال والنساء على حد سواء خصوصاً، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى، فإذا كان العامل السياسي - في ظل الأزمة الراهنة - يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثنا عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من نساء الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، خاصة وأن طبيعة التطور المشوه في مجتمعنا ، وتعدد أنماطه ، وتباينها في القرية عن المدينة عن المخيم عن المناطق الفقيرة من حيث العلاقة والموقف من المرأة ، رغم شكلية هذه التباينات، التي تتوافق في النهاية أو الجوهر، مع طبيعة البنية الذكورية للمجتمع، التي لا تقبل الاختلاف أو التعدد في الرأي أو النقاش الحر المفتوح إلا في حالات استثنائية ، والمفارقة ان العدد الأكبر من جماهير النساء في بلادنا -يقبلن بهذه الذكورية في ظل استمرار غياب شعور المرأة بذاتها بصورة واضحة ، بل وتحمل بصورة طوعية أحيانا لاعتبارات دينية أو تراثية- النصيب الأكبر من هذا النقص والاستبداد الذكوري .

إن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني وبعض المجتمعات العربية يمثل خطوة تقدمية بلا شك وأن تحررها ينطلق من مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي. إلا أن الرجال اليوم ينظرون إلى هذه المسألة كضرورة فرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تلبيّة للحاجيات المادية المتزايدة للأسرة. ولا ينظرون إلى المرأة ككيان حرّ في حاجة إلى الإنعتاق والاستقلالية والمشاركة في أخذ القرار. فهم لا يعيرون أهمية لموضوع اضطهاد المرأة في مختلف الأوساط المهنية، ولا يدفعون بزوجاتهم إلى الانخراط في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية أو في صفوف المقاومة أو في النضال ضدّ الاستغلال الرأسمالي، باعتبار أن ذلك خارج عن حدود الأخلاق أو التربية المسموح بها اجتماعياً، وذلك بسبب تخلف وعي كوادِر وقيادات الأحزاب السياسية، التي مازالت تعيش نوعاً من ثنائية التناقض بين طروحات الحزب التقدمية من ناحية وبين خضوعهم للعادات والتقاليد الشرقية المتخلفة من ناحية ثانية .

ولكي لا نساق إلى التحليل غير العلمي ، الذي يكتفي بظواهر الأشياء كحقائق فعلية للواقع بعيداً عن جوهره ، نعيد التأكيد على أن الخصم الأول للمرأة هو المجتمع التقليدي المتخلف، حيث يبرز في كثير من الحالات أو أشكال التعامل كخصم في ظرف محدد- فالمجتمع، كسبب أولي و رئيسي ، هو الذي يميز بين الطفل الذكر منذ صغره عن أخته، التي تتعلم أو تتشرب الرضوخ لأخيها، و للجنس الذكر عموماً منذ نعومة أظفارها ، إذن فالرجل كجنس ليس مسؤولاً عن اضطهاد المرأة ، بدليل أنه يتعرض للإستغلال و الإضطهاد أيضاً و هذا بدوره يدفعه إلى اضطهاد المرأة في ظروف القهر و الفقر و التخلف المشترك لكل منهما ، و هو اضطهاد مرفوض بالطبع بغض النظر عن دوافعه و أسبابه .

- حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والاجتماعي :

مع إدراكنا لطبيعة هذه المرحلة و تعقيداتها ، السياسية و المجتمعية و التنظيمية ، التي ساهمت في هذه الحالة من الركود أو العجز أحياناً، الذي أصاب فصائل و أحزاب التيار الديمقراطي فيما يتعلق بقضية المرأة، و عدم القدرة على تأطيرها في منظمات جماهيرية أو حركات اجتماعية مؤثرة ، إلا أن الرؤية الموضوعية لطبيعة المرحلة التي تقوم على الجدلية التبادلية في التفاعل بين ما هو وطني و ديمقراطي ، بحيث يصبح تطور و تقدم البعد الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، شرطاً و مدخلاً للبعد الوطني التحرري ، و ما يعنيه ذلك من انتقال أحزابنا الديمقراطية من شكلها و طبيعتها الريفية - أو التقليدية المتخلفة، إلى الشكل و المحتوى العصري في الإدارة والتنظيم و السياسة و الأيديولوجيا المعبرة عن الواقع، إلى جانب الأداء و الممارسة الملزمة بقواعد و ضرورات التخصص لكافة العناوين و القضايا الوطنية و الديمقراطية المطلوبة، بما يسهم في ارتقاء أحزاب اليسار الديمقراطي من حالة الجمود والأحادية السياسية التاريخية إلى أحزاب سياسية ديمقراطية اجتماعية تستجيب لمطالبات الوضع الراهن ، سيشكل ذلك مدخلاً و أرضية لتفعيل دور الأطر النسوية، و تحويلها إلى حركات سياسية ديمقراطية ذات طابع جماهيري و اجتماعي ، عبر رؤيتها و تحليلها لواقع و متطلبات الواقع الاجتماعي ارتباطاً بمصالح الفقراء و الكادحين عموماً ، و بمصالح المرأة الفقيرة و الكادحة خصوصاً ، فهي الأكثر اضطهاداً و معاناة و عطاءً و تضحية في ذات الوقت، من غيرها من النخب النسائية تاريخياً و راهناً .

فالمعروف - لكل متابع أو باحث أو مؤرخ- لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني و ثورته ضد الاستعمار البريطاني و الحركة الصهيونية ، أن المقاومة الفعلية ، بالتحضير و الإعداد أو المواجهة و الاستشهاد، استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية، على الجماهير الشعبية الفقيرة و الفلاحين بصورة خاصة ، دون أي دور ملموس للنخب الشبه إقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية و علاقاتها مع القوى العربية الرجعية و غيرها ، و لم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك ، "يسقط الاستعمار و الصهيونية و الأفندية" و في خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل ، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تملكه من مصاغ لتأمين البندقية ، و قامت بدورها في تأمين المعدات و السلاح و الغذاء و المعلومات ، "و بعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت و منهن من

لبست الزي العسكري ، و تدرّبت على المقاومة المسلحة ، مثل فاطمة غزال ، التي استشهدت في معركة عزون قبل عام 1948، و مناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في مركز جنين و أردته قتيلاً ، و ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات ، إلى جانب "أخوات القسم" في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن⁴، و في الجانب الآخر من الصورة، نجد أن "نساء النخبة" نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء ، من العائلات "العليا" أو "العريقة" ، المدنية والمتعلمة ، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي ، ومحدودة بحدود هذا الوعي ، وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة (من قبل النسوة الفقيرات) على نساء النخبة ، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة ، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس (دورا فوقيا متعاليا) يقوم على النظرة "الخيرية" ، نظرة الأعلى للأدنى ، الغني للفقير ، ولم تساعد هذه النخبة (من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك) في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف ، حيث لم تكن نساء الريف هدفا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة ، الاستثناء الوحيد لذلك ، كان مشاركة الأخت ميمنة⁵ ابنة المناضل عز الدين القسم في مؤتمر "نساء الشرق" - القاهرة،⁶ عام 1938 ، الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين ، حيث ألقت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية ، وعندما جاء دور ابنة القسم لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تتطرق بكلمة واحدة⁷ ، وهو مشهد معبر نتركه بلا تعليق ، دون أن ننسى أثر نكبة 48 التي فرضت على المرأة الفلسطينية أوضاعاً طارئة وقاسية بسبب ظروف اللجوء والتشرد والاعتراب ، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع الفلسطيني.

فبحلول النكبة الأولى عام 1948 ، التي فرضت على جماهيرنا الشعبية أوضاعاً طارئة غير عادية حيث ترافق وجود "مجتمع اللاجئين" في الضفة وقطاع غزة ، والشتات عموماً ، مع انهيار كامل لقاعدتهم الاقتصادية أو الإنتاجية التي كانت تقوم عليها علاقاتهم وحياتهم قبل النكبة، فقد فرضت الظروف "الجديدة"، على اللاجئين من أبناء شعبنا، والنساء بصورة خاصة، ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات التقليدية في القرى والمناطق الفقيرة من المدن ، مثل اضطرار المرأة للعمل ، والاستقلال النسبي للأبناء ، و البطالة ، والفاقة والعوز و الحرمان و المعاناة ، حيث أسهم كل ذلك في خلق حالة من الاعتراب ، لدى الرجل و المرأة ، فالوضع البائس في المخيمات ولد انسحاقاً ثقيلاً مادياً و معنوياً ، مثل وقوف المرأة في طوابير لاستلام الإعانة ، و هو أمر كرهه لم تعهده أو تتوقعه في أحلك الظروف من قبل، و تقشي الأمراض و الشعور بالدونية ، الذي ترافق - بصورة موضوعية- مع كل أشكال و مشاعر الحقد الوطني ضد العدو الصهيوني ، إلى جانب مشاعر الحقد

⁴ إصلاح جاد - دراسة حول : الأطر و المنظمات النسوية غير الحكومية - الحركة النسوية الفلسطينية - مواطن - رام الله - 2000 ص70

⁵ في شتاء عام 92 ، قمنا ضمن وفد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل بهجت أبو غربية في الأردن بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسم ، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها ، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع ، وبسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظمات النسائية أكدت أنها لا تعرف أحداً منهن .

⁶ تشكل الوفد النسائي الفلسطيني من نساء من عائلة الحسيني و أخريات من عائلة النشاشيبي ، و المعروف أن تقاسم المناصب بين هاتين العائلتين و الصراع بينهما آنذاك قسم المجتمع الفلسطيني بأكمله .

⁷ إصلاح جاد - مصدر سبق ذكره ص71 .

الطبقي على الصعيد الاجتماعي، في إطار حالة الاغتراب الجماعي الذي عمق في صفوفهم التمسك بهويتهم الوطنية و حقهم في العودة ، فالخلاص بالنسبة لهم لم يكن يعطي الأولوية لتحسين الأوضاع الحياتية ، بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد أو اللجوء في المخيم ، و ليس من المبالغة في شيء القول بأن المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة كان لها الدور الحاسم ، و بصورة عفوية ، في تأجيج المشاعر الوطنية و الحفاظ على الهوية و حق العودة ، إلى جانب تأجيج المشاعر الطبقية و الاجتماعية ، نظراً لشدة وعمق معاناتها، وتماسها اليومي المباشر مع كل مظاهر الحرمان والمرض والمعاناة اليومية، التي فرضت عليها تدبير ما لا يمكن تدبيره لأطفالها وأقاربها، في سياق المعاناة الأوسع على مساحة المخيم، التي تلف الجميع من أبنائه وبناته، في إطار من الرهبة والقسوة والخوف من الغد، والترقب والريبة ، والحذر والاستتعار الدائم ، شكلت كلها مدخلا واسعا لاندفاع أبناء المخيم ومشاركتهم النوعية والكمية الهائلة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ما بعد النكبة الأولى (1948) إلى يومنا هذا ، لكن الاشكالية الكبرى بالنسبة للمرأة، وإمكانية مساهمتها في العمل العام ، تكمن في غياب الحركات و الجمعيات و المنظمات النسائية حتى عام 1964 حيث تم تشكيل "الاتحاد النسائي الفلسطيني" ثم "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965" ، لكن هذين الإطارين عجزا عن تأطير المرأة الفلسطينية أو الإسهام في توعيتها لقضاياها العامة والخاصة ، بسبب مظهرهما الشكلي والنخبوي ، واستخدامهما لأغراض سياسية فئوية، فعلى الرغم من عمق تأثير ذلك الدور العفوي للمرأة الفلسطينية ، في مخيمات الضفة و القطاع و الشتات ، و بالرغم مما تعرضت له من صنوف الاضطهاد ، لم يكن هناك أي دور ملموس للحركات أو المنظمات النسائية حتى عام 1964 حينما تأسس "الاتحاد النسائي الفلسطيني" الذي كان من أهم أهدافه "رفع مستوى المرأة اقتصادياً و اجتماعياً و صحياً و رعاية المرأة العاملة و رعاية الأمومة و الطفولة" ، و بعد إنشاء م.ت.ف تأسس "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" عام 1965 ، و أهدافه "تعبئة المرأة الفلسطينية في جميع المجالات و النهوض بمستوى المرأة الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي و الثقافي و القانوني ...الخ" إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية في الضفة و القطاع ، إلا أنه طوال المرحلة من 1948 - 1967 ، لم تتبلور حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي ، على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، و ظل نشاط الاتحادات و المنظمات و الجمعيات الخيرية النسوية ، قاصراً على أعداد محدودة من النساء، عبر اللقاءات و الاجتماعات النخبوية أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية و القومية و اليسارية آنذاك ، وبقي هذا الوضع على حاله حتى هزيمة حزيران 1967 ، و صعود نشاط و فاعلية حركة المقاومة الفلسطينية كعنوان وإطار رئيسي تغلب على كل النشاطات المدنية و الاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى تراجع نشاط الجمعيات و الاتحادات النسائية -على قلته و ضعفه- لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية ، التي استوعبت معظم العناصر النسوية، العاملات في النشاط العام و اندماجهن في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية مع هذا الفصيل أو ذاك .

و في هذه المرحلة منذ عام 67-1993، شاركت المرأة الفلسطينية بصورة واضحة، رغم نسيبتها، في مسيرة النضال الفلسطيني، بكل أشكاله، في الكفاح المسلح، وعلى الصعيد الوطني الاجتماعي، و في العمل السري

المنظم في الضفة و القطاع، و قامت بتنفيذ الكثير من المهمات التي لم تتوقف عند الجانب النضالي أو التنظيمي السري أو الاعتصامات والمظاهرات والمهام الوطنية الأخرى، بل امتدت في تطويرها نحو الإسهام في تشكيل العديد من الأطر والمنظمات و الجمعيات النسوية، ذات الطابع الجماهيري الوطني العام، إلى جانب بعض المنظمات النسوية التي اتخذت في تشكيلها لوناً سياسياً أو حزبياً يعبر عن الانتماء لهذا الفصيل أو ذاك، ولكن العضوية في هذه المنظمات النسوية (السياسية و الخيرية الاجتماعية)، اقتصر على أعداد محدودة من النساء ، فرغم نشاطاتها الوطنية الملموسة ، إلا أنها لم تأخذ بعداً جماهيرياً، ولم تتحول إلى حركات ذات طابع اجتماعي أفقي على صعيد المجتمع الفلسطيني أو القطاع النسائي في الضفة و القطاع والشتات، كما اقتصر دورها عبر حشد النساء في الفعاليات و المناسبات الوطنية لهذا الفصيل أو ذاك. و المفارقة، أن الاحتلال، ساهم في إفساح المجال للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في زيادة واتساع نشاطها السياسي والاجتماعي، بعد قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي في 12/4/1976 بتعديل قانون الانتخابات الأردني لسنة 1955 ، حيث أعطى هذا القرار الحق لكل عربي يبلغ 21 سنة فما فوق س من ضمنهم النساء - بالتصويت في الانتخابات البلدية، و قد كان هدف الاحتلال من إصدار هذا القرار، العمل على إيجاد قيادة للشعب الفلسطيني لفرض صيغة "الحكم الذاتي" بديلاً للقيادة الوطنية في م.ت.ف آنذاك، و لا شك أن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات ساهمت مع مشاركة الرجل في إفشال المخطط الصهيوني، حيث أدت الانتخابات إلى نجاح معظم قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة، وكان لهذه العملية دورها في تزايد دور المرأة الفلسطينية، و مشاركتها في العملية السياسية، التي أدت إلى اعتقال المئات منهن و تعرضهن لأحكام قاسية و طويلة . وفي أجواء المد الوطني التي خلفتها انتخابات البلديات عام 1976، و مع تزايد النشاط السياسي بتأثير العمل الطوعي الواسع في صفوف المرأة، تم الإعلان عن تشكيل "لجنة العمل النسائي" في الضفة الغربية في آذار 1978، التي ضمت في صفوفها المئات من الكوادر النسائية النشيطة من كافة الفصائل و الانتماءات السياسية، و لكن بصورة نخبوية أيضاً لم تستطع التعبير عن الحالة الوطنية العامة كحركة اجتماعية، و بعد أقل من عامين، سرعان ما أدت الخلافات والمواقف القنوية إلى تفكك هذه اللجنة، و انتهى الأمر بتشكيل أطر نسوية جديدة مثل "لجنة المرأة العاملة" 1980 ، و "لجنة المرأة الفلسطينية" مارس 1981 و "لجنة المرأة للعمل الاجتماعي" حزيران 1982 ، تميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية و القضايا الاجتماعية التي تخص المرأة بالذات، مثل تحرر المرأة و مساواتها بالرجل من حيث الأجور والعمل، وغير ذلك من المسائل والنشاطات الاجتماعية، كالعناية بأسر المعتقلين و الزيارات التضامنية للمعتقلات، وإصدار الكتيبات والنشرات في مناسبة يوم المرأة والمناسبات الوطنية الأخرى.

على أي حال، و رغم تقديرنا لكل هذه النشاطات النسوية، وتعدد منظماتها الذي ساهم، بصورة غير مباشرة أو مرسومة، في خلق مناخ عام من الحوار و التعدد الديمقراطي، بالمعنى الاجتماعي والسياسي العام، في إطار النخب النسوية، إلا أن هذه المنظمات والجمعيات، التي ضمت في صفوفها أعداداً كبيرة نسبياً (تتراوح بين 100-500 عضوه) لم تكن هذه العضوية تعبيراً عن شكل ومضمون الالتزام السياسي بالمعنى الحزبي المطلوب، بقدر ما كانت -وما زالت- تعبيراً عن طبيعة تكوين هذه الأطر النسوية التي لم تشترط موقفاً سياسياً مسبقاً ، كما

أن انفتاحها أو غياب شروط الانضباط التنظيمي فيها، إلى جانب هامش الحرية المتاح في الحركة أو الممارسة أو الظهور، كل ذلك وفر المناخ أو عوامل الجذب لمجموعات من النخبة النسائية في المشاركة في هذه الأطر، مع إقرارنا بوجود قيادات نسائية من الكوادر المنظمة في الفصائل والأحزاب الوطنية كانت لهن أسبقية المبادرة والقيادة والدور، وفي هذا السياق، لم يكن للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دورا هاما أو ملموسا بصورة مميزة في الضفة أو القطاع في تلك المرحلة وما بعدها وإلى اليوم.

ومع تقجر الانتفاضة الشعبية في ديسمبر 1987، واستمرارها حتى عام 1993، تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع، بما دفع إلى تشكيل "المجلس النسوي الأعلى للأطر النسوية في م.ت.ف." لقيادة العمل النسائي، وفي هذه الأثناء برز دور المنظمات الأهلية، أو الغير حكومية، ولكن عبر تنسيقها شبه الكامل مع أحزاب وفصائل الحركة الوطنية آنذاك، وبدأت في الظهور بعض المنظمات النسوية غير الحكومية (خاصة طاقم شئون المرأة) التي تعددت نشاطاتها وتميزت بتطورها عن السابق في مجالات البحث والتدريب والتعبئة ونشر الوعي، رغم اختلاف كل منها في طريقة النشأة أو الأهداف أو أساليب العمل والاتصال والبرمجة أو المنهجية، وهي كلها عوامل ساهمت إيجابيا في تخريج العديد من الكوادر النسائية التي يبدو أن فصائل وأحزاب اليسار لم تحاول الاستفادة من خبرات هذه الكوادر.

بالمقابل كان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة والقطاع، دورا بارزا ولملموسا بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة، فقد قدمت المرأة الفلسطينية نسبة 7% من شهداء الأعوام 1987-1997 و9% من جرحى الانتفاضة، وأكثر من 500 معتقلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية طوال مرحلة الاحتلال والانتفاضة⁸، فيما قدمت المرأة حوالي 5.9% من شهداء انتفاضة الأقصى خلال الفترة 2000/9/29 - 2003/12/31 بمعدل 13.8 لكل 100 ألف نسمة، إضافة لحوالي 9.7% من الجرحى بمعدل 2 لكل 1000 نسمة⁹، ومنذ انتفاضة الأقصى تم اعتقال أكثر من 300 امرأة، إضافة إلى 3 معتقلات رهن الاعتقال سابقا، ولا تزال 109 امرأة رهن الاعتقال ويشكلن 1.8% من إجمالي عدد المعتقلين الموثقين ومن هذه المعتقلات 40 معتقلة ما بين متزوجة وأما، علاوة على معتقلتين أنجبتا في السجن¹⁰. وقد تميز هذا الدور بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقط كانت الدوافع الوطنية -عبر انتماء كل الجماهير الشعبية الصادق للقضية الوطنية مدخلا ووعاء، عبر عن حالة التوحد الشعبي الداخلي والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير على قاعدة وحدة الأرض والشعب والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة.

تجدر الإشارة، إلى أن دور المرأة في الانتفاضة الأولى، كان أكثر اتساعاً وشمولية في أهدافه الوطنية والديمقراطية والمطلبية من الانتفاضة الثانية، خاصة وأن مطالب النساء في تلك المرحلة (1987-1992) كانت أوسع مما هي عليه الآن، في ضوء المناخ الديمقراطي آنذاك، الذي انقلب وتغير عبر دور حركة حماس

⁸ تقرير المرأة والرجل في فلسطين -المجد للصحافة- صوت النساء -العدد 76 - 1999/7/15.

⁹ التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام 2003، مرجع سبق ذكره، ص 108.

¹⁰ تقرير التنمية البشرية لعام 2004، مرجع سبق ذكره، ص 77.

التي نجحت في التأثير السلبي على الشعارات والقضايا الديمقراطية والمطلبية للمرأة الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع ملموس في هذه القضايا ، وقد زاد من قوة هذا التراجع أن حركة " حماس " استطاعت التأثير في قطاع واسع جداً من المرأة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة ، اللواتي تخلين عن كل طروحات وشعارات القوى الديمقراطية والعلمانية في م.ت.ف، لحساب شعارات حركة حماس ذات الطابع الديني والغربي المرتبط بالتراث والعادات والتقاليد ، حيث نجحت حماس في هذا التوجه، مستغلة في ذلك الحالة الدينية والتراثية للمجتمع الفلسطيني المحافظ، إلى جانب ضعف وعي المرأة الفلسطينية وتقبلها لشعارات حماس وتوجهاتها الدينية بصورة طوعية وعفوية .

ومع هبوط واثار النضال الشعبي العفوي والمنظم، على أثر مؤتمر مدريد عام 1990 ، بدأت تتأسس ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في حقول أخرى، بعيدا عن الأحزاب والفصائل الوطنية، ودون الرجوع إليها أو الحصول على أي شكل من أشكال الشرعية فيها، خاصة مع تراجع وتفكك "المجلس النسوي الأعلى" ، حيث انفردت المنظمات النسائية غير الحكومية في هذا الجانب، وتحولت بعد ذلك إلى مجموعات نخبوية ضيقة "لا تستهدف تنظيم النساء أو حتى بناء صلة مستمرة معهن، سوى نشر الوعي بين صفوفهن حسب الميزانية والخطة المقررة للمشروع، وهذا وحده ليس كافيا لجعل النساء قوة منظمة قادرة على تحقيق ما تريد، فكثير من الحركات الاجتماعية النشطة ترفض المقولة الماركسية بأن هناك وعيا زائفا يستدعي طليعة تعمل على نشر الوعي بين الجمهور"¹¹ بما يؤكد "أن هذه المنظمات غير الحكومية النسوية لا تستهدف تنظيم النساء، وهياكلها غير مهيأة لذلك، فهذا الشكل من التنظيم يتيح فرصا أقل للنساء مما كانت تتيحها الجمعيات الخيرية القديمة، فتلك الجمعيات على الأقل لها جمعية عمومية، تضم أحيانا عددا كبيرا من النساء، وإن كن يجتمعن مرة كل عام، أما المنظمات غير الحكومية، فتعتمد بالأساس على رأس أساسي يدير المنظمة، ومجموعة موظفات كفؤات ومجلس أمناء محدود العدد لرسم السياسات، ويخشى أن يحول هذا الشكل من تنظيم العلاقة مع القاعدة النسائية مرة أخرى إلى علاقة (Patron-Client) خاصة في ظل غياب علاقة مستمرة بين المنظمة وبين المجموعات المستهدفة"¹² ، وفي هذا الجانب نشير إلى تزايد انتشار المنظمات غير الحكومية بصورة غير اعتيادية طوال السبعة عشر عاماً الماضية بما يقارب ثلاثة آلاف منظمة ، منها لا يقل عن نسبة 15% منظمات ترتبط شكليا أو عمليا بقضايا المرأة دون اعتبار جدي للقضايا السياسية عموما وللقضايا الطبقيّة الاجتماعية المتعلقة بالمرأة بشكل خاص ، وكأن هذه المسألة ، أو البعد الطبقي الذي تفاقم خلال السنوات الماضية ، لم يعد له أي مكان على جدول أعمال المنظمات النسائية غير الحكومية ، حيث يبدو أن الحديث عن "الجنس" أو النوع والقضايا الشكلية المشابهة، له الأولوية على القضايا الطبقيّة والاجتماعية التي يمثل تناولها والتعرض لها وتغييرها أساسا موضوعيا لمواجهة وحل قضايا المرأة الأساسية : الفقر والتخلف والاضطهاد المجتمعي ، وذلك لن يتم إلا في إطار الالتزام والانتماء السياسي

¹¹ إصلاح جاد - مصدر سبق ذكره ص 79 .

¹² المصدر السابق ص 80 .

الديمقراطي، الكفيل وحده بتأطير الحركات الاجتماعية الجماهيرية النسوية و غيرها من اجل الإسهام في تخفيف حدة التناقضات الداخلية، وإنهاء الانقسام ، تمهيداً لاستعادة وحدة المجتمع الفلسطيني و نظامه السياسي بصورة ديمقراطية تكفل تغيير و إزالة مظاهر التخلف و الاضطهاد و الفقر و التبعية ، و تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة للمرأة و غيرها من المواطنين ، ففي هذا الإطار المنظم، و عبر العلاقة الديمقراطية العصرية المتجددة مع كافة المنظمات و الجمعيات، تكمن إمكانية تغيير كافة القوانين التي تميز بين المرأة و الرجل، أو تحط من قدر النساء، أو تعرقل الدور الريادي للمرأة و مشاركتها الفعالة المتساوية في كافة القضايا و الأنشطة، السياسية والاجتماعية و القانونية و الثقافية و الانتخابات و غيرها ، إلى جانب صياغة و إقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامتها أو الإساءة إليها في الأسرة و المدرسة و الشارع و مكان العمل أو أي مكان أو إطار اجتماعي آخر.

فمنذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 ، استمرت هذه الأوضاع على ما هي عليه ، بل تفاقمّت بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وانتشار الفساد المالي والإداري ، الذي تطور بصور غير مسبقة في المجتمع الفلسطيني ، وأدى إلى إنتاج العديد من المظاهر السلبية من حيث تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، واستحواذ مجموعات في أجهزة السلطة على قسم هام من الثروة والدخل ، ارتفاع نسب الجريمة والفلتان الأمني وانتشار نظام المحسوبيات وفق قواعد التعامل مع "أهل الثقة" على حساب مبدأ أهل الخبرة والكفاءة ، إلى جانب تزايد الهبوط السياسي في أداء السلطة الفلسطينية ، وعجزها عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية ، بحيث بات المناخ السياسي والاجتماعي مهيباً لاشتعال الصراع والتناقضات الداخلية مع حركة حماس ، وصولاً إلى تفاقم هذه التناقضات وتحولها إلى صراع دموي، تم حسمه لحساب حركة حماس في منتصف حزيران 2007 ، التي استطاعت منذ ذلك التاريخ أن تفرض رؤيتها الدينية السياسية أو ما يعرف بمنطق ورؤية الإسلام السياسي على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، الذي عاش منذ ذلك التاريخ ، نوعاً من التراجع الملموس في كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية للمواطنين عموماً وللمرأة بشكل خاص .

كما أدى الصراع والانقسام بين حركتي فتح وحماس، وحكومتها غير الشرعيتين في الضفة وغزة، إلى تزايد حالة التشرد والتفكك السياسي والقيمي للحركة النسائية الفلسطينية، التي توزعت من حيث الولاء والتنظيم والمصلحة الشخصية، فيما بين حركة فتح والسلطة في رام الله ، وحركة حماس في غزة ، مع بقاء مجموعات قليلة ، غير مؤثرة ، من النسوة في إطار القوى اليسارية والوطنية الأخرى .

على أي حال ، و بالرغم من هذه الصورة ، و تعدد المعوقات ، فهناك المئات من النساء الطليعات اللواتي ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموماً و في مسيرة النضال الاجتماعي - الحضاري من أجل تخليصها من كل الموروثات السالبة، و تحريرها و خلاصها من كافة المعوقات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية على وجه الخصوص ، و في هذا السياق ، نشير إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في المؤتمر الرابع للمرأة الذي عقد في بكين في 1995/9/15 ، الذي ناقش أهم القضايا المرتبطة بالمرأة : كالفقر و الصحة و العنف و الحقوق، و دورها في الاقتصاد و التنمية ، و أصدر المؤتمر ما عرف بـ "إعلان بكين" الذي استعرض أهم القضايا و

المطالب الخاصة بالمرأة و حقوقها و أكد على الأهداف الرئيسية للمرأة ، الخاصة بمساواتها و تقدمها و زيادة مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والثقافية و الاجتماعية والتنمية.

إن إقرار "إعلان بكين" كوثيقة إجماع، و كدليل عمل لمؤسسات و حكومات المجتمع الدولي الموقعة عليه، و تأكيده على أن قضية المرأة هي قضية عامة واحدة في العالم كله ، يشكل في حد ذاته بعداً إنسانياً عاماً، لا يتعارض مع قضايا المرأة الخاصة ، و التفصيلية من حيث حجم الاستغلال و الاضطهاد و حقوق المرأة و درجة تقدمها ، التي تختلف باختلاف المكان و الزمان ، و اختلاف العناصر التاريخية الموروثة ، و الحديثة المعاصرة المكتسبة ، المكونة لقضية المرأة، إذ أن خصوصية أوضاع المرأة في بلادنا، بمعنى اختلافها عن مثيلتها في أوروبا أو آسيا أو إفريقيا ، لا تتعارض مع مضمون القضايا العامة المعاصرة الصحيحة التي أكد عليها "إعلان بكين" ، وفق هذه القاعدة ، فإن وعينا بأهمية الترابط المستقبلي العضوي لقضايا المرأة الفلسطينية بالحركة النسائية العربية ، يشترط إدراك الخصائص المميزة لمجتمعنا الفلسطيني ، و المجتمعات العربية من حولنا ، كوحدة مجتمعية وسياسية واحدة، لاستكشاف و استنهاض عناصر التوحد لقضية المرأة العربية ، في إطار العناصر التوحيدية على المستوى القومي، بما يؤدي إلى تقاطع و تطابق العناصر التكوينية الخاصة مع الإطار و الأهداف العامة، ذلك لأن الحركة النسائية العربية ، لم تزل بعد ، غير موحدة البرامج و الأهداف ، و يغلب على بنيتها التششت و الضعف ، إلى جانب العديد من الخلافات ذات الطابع الفكري الديني و السياسي ، لذلك فالمطلوب أن تتوحد الطليعة النسوية الديمقراطية في إطار برنامج تقدمي عصري موحد ، يمكنها من النضال لتحقيق أهدافها بالتعاون المباشر مع الرجل، عبر الأطر السياسية الحزبية المنظمة ، التي لا يمكن بدونها تفعيل العلاقة بين الأطر النسوية و جماهيرها، فالعمل المنظم وحده ، الكفيل بتفعيل هذه العلاقة على الصعيد الجماهيري من جهة ، و بلورة دور الحركة النسائية كحركة اجتماعية فاعلة في صفوف الحركة السياسية الوطنية الديمقراطية العامة من جهة أخرى.

كما نشير أيضاً ، إلى مبادئ الأمم المتحدة ومنظومة حقوق الإنسان ، التي شكلت أساساً مرجعياً ، أضفى مشروعية كاملة وشاملة على المطالب التي رفعتها الحركة النسائية، و شكلت المواثيق الدولية التي تعني بحقوق الإنسان، خصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إطاراً قانونياً لمساواة المرأة في الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة كتنويع لسياق قانوني تشريعي منصف للمرأة، ويستجيب لمطالبها في المساواة، ورفض التمييز ضدها من أي نوع كان . إلا أن العلاقات الاجتماعية والسياسية المنقسمة السائدة في بلادنا حتى اللحظة، ما زالت تشكل قيداً على تحرر الإنسان، بسبب تعمق عوامل ومظاهر الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية ، التي فاقمت بدورها من مظاهر الانحطاط والتخلف الاجتماعي نتيجة تكريس التطور المشوه والتبعية وهيمنة الشرائح الاجتماعية البيروقراطية والطفيلية والكومبراورية على فريقي الصراع في الضفة وقطاع غزة، ما أدى إلى انتشار وتعمق

مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الطبقي والبطالة والفقر التي انعكست بصورة سلبية على حياة المرأة في "مجتمعي" الضفة والقطاع.

وبعد 24 عاماً من الركود والعجز عن عقد أي مؤتمر عام للمرأة الفلسطينية ، عقد بتاريخ 2009/5/22 المؤتمر العام للمرأة في رام الله ، وقطاع غزة، بطريقة الفيديوكونفرنس بسبب منع حكومة حماس عضوات المؤتمر اللواتي يمثلن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب من السفر إلى رام الله، وصدر عن المؤتمر قرارات وتوصيات لم تتجاوز الإطار النخبوي الضيق لعضوات المؤتمر دون أي تأثير أو تفاعل في أوساط المرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات.

إن المرأة الفلسطينية التي شاركت في مسيرة الكفاح الوطني ، وأجّلت بصورة طوعية أو إكراهية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل في المرحلة السابقة ، من حقها على كافة القوى الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً أن نقف إلى جانبها بكل وعي و التزام ، دفاعاً عن كل حقوقها في المساواة و الحرية الشخصية و المدنية القانونية و غير ذلك من الحقوق ، عبر إنهاء حالة الاغتراب للمرأة داخل هذه القوى والأحزاب، وتعميق المفهوم والعلاقة الرفاقية القائمة على الاحترام العميق والحرص والتوازن الكامل والمساواة ، إذ ان تطبيق هذه الممارسة داخل الحزب يشكل مدخلاً لتطوير العلاقة الإيجابية مع المرأة عموماً والمرأة العاملة خصوصاً ، بما يجسد الموقف الجدلي الصحيح في الجمع بين النظرية والممارسة . وفي ضوء هذه الرؤية يصبح نضال المرأة من أجل حقوقها الشخصية و الاجتماعية و المدنية والسياسية أمر مشروع و ضروري ، خاصة في ظل انقسام السلطة وتفككها وعجزها عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية و القانونية ، بما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات و القوانين و الأنظمة القديمة ، مثل قانون حقوق العائلة لسنة 1954 المعمول به في قطاع غزة ، و قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 1976 المعمول به في الضفة الغربية.

- حول مشاركة المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية :

بداية ، نشير إلى أن تراجع دور الحركة النسائية، كحركة ديمقراطية اجتماعية مطلبية في فلسطين ، هو انعكاس مباشر عن تراجع دور أحزاب التيار اليساري الديمقراطي ، في تفعيل القضايا و المطالب الوطنية الديمقراطية للمرأة ، و إذا كان لهذا التراجع أسبابه الموضوعية و الذاتية ، إلا أنه شكّل غطاءً أو ذريعة لانتقال العديد من الكوادر النسائية، نحو العمل في المنظمات و المؤسسات الأجنبية غير الحكومية ، التي انتشرت في مرحلة ما بعد أوصلو بصورة كمية واسعة غير طبيعية ، لاستيعاب هذه الكوادر من النساء والرجال، بل و ساهمت في خلق المناخات و المغريات المادية، التي أدت إلى فك ارتباط هذه الكوادر بأحزابها، و تحويل معظم النشاطات النسائية، والمجتمعية الأخرى، وتمركزها في هذه المنظمات، بعيداً عن إطار العمل السياسي و دوره في العمل الجماهيري المنظم ، استجابة لإغراءات NGOs¹³ ، المتمثلة في الرواتب والامتيازات المالية والإدارية

¹³ والمعروف أن كبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية يتقاضون راتباً شهرياً يصل في المتوسط إلى ما يزيد عن (3000 - 5000 دولار) ما يعني أن كل واحد منهم يحصل على دخل شهري يعادل ثمانية أضعاف دخل الأسرة الفقيرة، التي تعيش عند خط الفقر (500 دولار شهرياً) ويعادل أكثر من

الأخرى فيما يتعلق بالأجور والنفقات العالية بذريعة التدريب والسفريات والوفود والمصروفات الباذخة المخصصة لما يسمى بـ "المؤتمرات والندوات" حول قضايا نخبوية، بعيدة تماماً، عن قضايا الناس وهمومهم الوطنية والطبقية، وفق مضامين وشعارات محددة سلفاً من الممول الغربي، في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من الدول ، بهدف وحيد يندرج تحت ما يسمى بـ "السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل" تتفرع منه عناوين جانبية باسم "الحكم الصالح" أو "حقوق الإنسان" أو "الجندر" أو "التممية المستدامة" ... إلخ هذه القضايا التي لا يمكن تحقيق أي منها طالما بقي الاحتلال الصهيوني جاثماً على أرضنا، رافضاً بقوة العدوان والبطش ، أي خطوة تستجيب لقرارات الشرعية الدولية أو غيرها من القرارات.

أما بالنسبة لقصور أو عجز فصائل وأحزاب اليسار عن حماية الحقوق السياسية والاجتماعية والديمقراطية للمرأة ، نقنيس هنا مقتطفاً من مقولة الكاتبة " ساما عويضة " التي تتحدث فيها عن حقوق المرأة المهدورة ، فتقول :

" أما نحن وما إن نطالب بقانون أحوال شخصية عادل ، ينطلق من كوننا شركاء في الأسرة كما كنا وما زلنا شركاء في النضال وفي البناء... قانون يحميننا من الطلاق التعسفي الذي يهين كرامتنا ويستبيح إذلالنا .. قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا فيمنحنا الثقة لكي نكون أولياء على أنفسنا كما كنا وما زلنا أولياء على أمور كثيرة في الوطن، قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا وهو مبدأ تعلمناه معاً ورفعنا شعاره معاً .. نتهم بأننا نحن غربيات ... تقبلون بقانون تجاري مدني يحلل " الربا" في حين تكفروننا عندما نطالب بقانون يمنع تعدد الزوجات حماية لكرامتنا، لأطفالنا، لقيم دافعنا عنها، فتعلنون بأنكم أنتم من يتمسك بالأصالة أما نحن فغربيات... تشرعون حماية المغتصب وتقتلون الضحية لأنكم ممثلو الأصالة أما نحن الغربيات... وفي أفضل الأحوال تتركونا في الساحة لندافع عن هويتنا .. لكي ندفع عن أنفسنا تهمة الاغتراب في وقت تعلنون فيه بأن قضايانا لا تحتل أهمية في أجندتكم فلا تحاولوا حتى أن تردوا عنا .. عن شريكاتكم تهمة الاغتراب"¹⁴.

إن كل ما سبق ، يستدعي منا طرح السؤال الجوهرى عن : دور ومكانة المرأة داخل الأحزاب السياسية الفلسطينية ؟ لأن إمكانية التحاقها في هذه الأحزاب ، وفق قناعاتها ومصالحها ، تعزز قدرتها على أداء هذا الدور ، الذي يرتبط بشكل وثيق بمكانتها ومستوى تأثيرها ، وبالتالي في عملية صنع القرار واتخاذها داخل هذه الأحزاب، وهنا تتجلى مسئولية الأحزاب السياسية الديمقراطية والعلمانية خصوصاً في توفير السبل الكفيلة بتشجيع المرأة على الالتحاق في عملية النشاط السياسي والمجتمعي ، حيث تشير كافة الدراسات والأبحاث الجادة على قلة عدد النساء في الأحزاب السياسية الفلسطينية والعربية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف تأثيرها في رسم السياسات، واتخاذ القرار، بفعل هامشية حضورها في الهيئات العليا، والسبب في ذلك لا يعود إلى ضعف دور

سنة وعشرون ضعفاً للأسرة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع (300 دولار شهرياً). وهي رواتب لا تدفع كاستحقاق موضوعي لجهود مبدولة ومتميزة أو لكفاءات غير اعتيادية ، بل إن معظم هذه الرواتب تدفع بصورة مبرمجة من الجهات الممولة لتحقيق اغراضها السياسية في إطار السلام المزعم مع دولة العدو الإسرائيلي ، تحت غطاء شعارات "حقوق إنسان" "تممية مستدامة أو غير مستدامة" "جندر" "حكم صالح" وغير ذلك من الشعارات ... (فمن يدفع للزمار يحدد النغمة).

¹⁴ ساما عويضة، "فلسطينيات نحن " ، الأيام، 2008/5/26.

المرأة واستعدادها الذاتي فحسب ، بل أيضاً وبصورة رئيسية - على الأحزاب السياسية المشار إليها ، والتي ركزت في مجمل نشاطها على العمل الوطني - السياسي، وتجاهلت موضوعات أخرى لها أهميتها الفائقة، في المقدمة منها توعية المرأة ، وتعزيز دورها في العمل السياسي، ما أدى إلى استمرار تغييب دورها، واقتصاره ببعض القضايا ذات الطابع الاجتماعي الشكلي ، دون أي منطلقات سياسية أو فكرية لتعزيز وإغناء نضالها الاجتماعي ، وظلت هذه الأحزاب أسيرة - بهذه الدرجة أو تلك - للتقاليد والمواريث الاجتماعية والثقافية السائدة وغيرها من القيود المفروضة عليها ، بالإضافة إلى أن نظرة هذه الأحزاب بغالبيتها جاءت انعكاساً لصورة المرأة في المجتمع ولطبيعة الأدوار الممنوحة لها.

وفي هذا الجانب ، فإننا لا نجافي الحقيقة ، عندما نؤكد على أن الأحزاب السياسية، ذات الهوية اليسارية، التي أتاحت أوضاعاً أفضل للنساء، من حيث المشاركة وتبوء المواقع القيادية، والمساواة في الحقوق، بالغت في مراعاة التقاليد، وصممت عن سلوك عضواتها "الحريص" على عدم تحدي قيم المجتمع، خوفاً على قاعدتها الشعبية، التي يمكن أن تهتز جراء طرح مسألة تحرر المرأة بشكل واسع، وفي مثل هذه الأوضاع، لا غرابة في رؤية معظم النسوة، المشاركات في عضوية تلك الأحزاب اليسارية ، يلبسن الحجاب، وبعضهن يلبس القناع، وهي ظاهرة نقيضه تماماً لكل طروحات ورؤى هذه الأحزاب .

أما بالنسبة للأطر النسائية اليسارية ضمن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب، فعلى الرغم من حرص هذه الأطر على بلورة رؤية نسوية مشتركة ، لتعميق الهوية الفكرية الاجتماعية للمرأة اليسارية، إلا أن ذلك الحرص، يصطدم بضعف تأثير القيادات النسوية في فصائل اليسار على الهيئات والمراتب الحزبية والنقابية النسوية ، وضعف تأثيرها -بدرجات أكبر - على مستوى المرأة في المجتمع الفلسطيني ، إلى جانب ضحالة وعي كوادرها وأعضاء هذه الأطر ، فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية، ناهيك عن القضايا النظرية أو الفكرية اليسارية ، بحيث يمكن القول أن التركيبة الذهنية لمجمل عضوات الأطر النسائية في فصائل اليسار، هي تركيبة أقرب إلى ذهنية وسلوكيات المجتمع التقليدي بكل مظاهر تخلفه ، وكذلك الأمر بالنسبة لعضوية المرأة في هذه الأحزاب ، حيث نلاحظ أن سلوكها في هيئات ومراتب ومؤتمرات لجان أو اتحادات المرأة في فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، لا يختلف عن الذهنية والسلوكيات التقليدية أو المحافظة، ما يؤكد على ذلك أن أكثر من 95% من النسوة المشاركات في كافة الاتحادات النسوية اليسارية¹⁵ يلبسن الحجاب ، ونسبة لا تقل عن 2% منقبات ؟!!! ما يعني - وهذه إشكالية - أن القاعدة النسوية لقوى اليسار لا تختلف عن مثيلتها في حركتي حماس وفتح، بما يؤكد على ضعف أحزاب وفصائل اليسار في تأهيل الكوادر والقيادات والقواعد النسائية المنتمة إليها أو المحسوبة عليها، إلى جانب استمرار اتساع الفجوة -الثقافية والفكرية والسلوكية - بين القيادات النسائية وبين قواعدها.

¹⁵ ونقصد بذلك: اتحاد لجان المرأة الفلسطينية - الجبهة الشعبية / اتحاد لجان العمل النسائي - الجبهة الديمقراطية / اتحاد لجان المرأة العاملة - حزب الشعب.

إن مصداقية الموقف الموضوعي إزاء المرأة ، من وجهة نظر الأحزاب اليسارية الماركسية، يجب ألا ترتبط بالأزمة المجتمعية وقيمها الهابطة وتقاليد الرجعية، بل يجب علينا أن تؤكد نظرياً، وعلى صعيد الممارسة، على رؤيتها التقدمية، التي تقوم على توسيع وتعزيز الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وأن تلتزم بتطبيق شروط العضوية فيها - كما نصت عليه موثيقها - ، بالنسبة للذكور على وجه الخصوص ، ان يتخذ موقفاً علمياً تقدماً من مسألة المرأة وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف عبر ثقافة داخلية تقوم على نبذ التعصب، وإعطاء دور أساسي للمرأة، مساوٍ لدور الرجل، وأن برنامجها نحو المجتمع، برنامج ديمقراطي يقوم على دعم حقوق المرأة، خاصة المشاركة السياسية وأخذ مكانتها في كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية وغير ذلك من القضايا الحياتية ، وذلك انطلاقاً من أن المرأة تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً لأنها تمثل نصف المجتمع، وأن ثقافة الديمقراطية ونبذ التعصب تصب في مصلحة المرأة وحقوقها وحرّياتها، مثلما تصب باتجاه إنهاء الانقسام وتراجع الاتجاهات التعصبية ووحدة واستقرار المجتمع، لأن جذر المشكلة يعود ضمن أسباب متنوعة- إلى ضعف مصداقية ووعي الأحزاب بمبادئها وأفكارها ، وضعف منهجيتها الديمقراطية وممارستها إلى جانب ضعف ثقافة المشاركة والحوار مع المرأة كند حقيقي للرجل .

أما على مستوى الأوضاع والعلاقات الداخلية لهذه الأحزاب ، فإن من واجبها، العمل وبشكل دائم على تعزيز دور المرأة على مستوى اتخاذ القرار، في كافة الهيئات والمؤتمرات الحزبية ، فضلاً عن الاهتمام بنوعية الأنشطة والبرامج والفعاليات السياسية العامة، وكذلك الخاصة، الموجهة للمرأة التي تستهدف نشر ثقافة الحداثة¹⁶ والتثوير والمواطنة و الديمقراطية والمساواة بين الجنسين .

بالطبع ، لا نعتقد أن الأحزاب اليسارية ، في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، تشعر بحالة من الرضا، سواء على صعيد دور ومكانة المرأة داخلها وداخل هيئاتها ومستوى تأثيرها في صنع القرار، أو على مستوى حضورها ضمن النظام السياسي في هذا البلد أو ذاك ، وحجم تأثيرها في عملية صنع القرار الوطني، ما يعني أن ظاهرة تراجع دور المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، عكست أثرها سلباً على الأحزاب في فلسطين والوطن العربي، حيث نلمس أثر هذه الظاهرة ، على دور المرأة تجاه الانقسام الداخلي وكافة القضايا المجتمعية والسياسية، ويبدو أن جذر المشكلة، لا يتوقف عند التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه فحسب، بل أيضاً في تكريس ثقافة الخضوع والاستتباع لدى المرأة، في إطار التخلّف الثقافي العام من ناحية، وضعف أو غياب الوعي بممارسة الديمقراطية في السلطة والأحزاب والفصائل ، ذلك إن قيم احترام التعددية الفكرية والسياسية، والتداول

¹⁶ في هذا السياق أشير إلى ان كافة المظاهر الحديثة في المجتمعات العربية (انشاءات وأبنية وفنادق سياحية وسيارات فارها وبضائع استهلاكية مستوردة وأزياء ومكاتب ... إلخ) لا تتعدى كونها مظاهر شكلية على سطح مجتمعاتنا التي ما زالت أسيرة للعديد من رواسب التخلّف القديمة التي اعيد انتاجها وتجدها في بلادنا باسم العودة إلى التراث أو بحكم مصالح الطبقات الحاكمة وتبعيةها للنظام الرأسمالي العالمي وحليفه الإسرائيلي ، فالشرط الأول للحداثة هو سيادة وانتشار مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والعقلانية والتثوير وحرية الرأي والمعتقد جنباً إلى جنب مع التطور الاقتصادي والصناعي تحديداً ، فلا وجود لحداثة، نظرياً -كما يقول بحق فيصل دراج- "من دون وجود تحديث، هو شرط ومقدمة لها. وما التحديث إلا جملة التحولات الاجتماعية المتتابعة التي تترك الاجابات القديمة، وتفرض على الفكر أن يتمرد على منظومة فكره السابقة، ويستولد منها منظوراً جديداً صاغه التحديث ويعيد صياغة التحديث في آن. فالحداثة نمط من الوجود مسكون بما يتكون من دون أن يأخذ صيغة نهائية". المصدر: مجلة النهج - العدد 2 - شتاء 1995 - ص203.

السلمي للسلطة، واحترام الاختلاف، وغيرها من القيم، تحتاج إلى تعزيز، بحيث تشكل الديمقراطية قاعدة تنظيمية وأخلاقية صالحة لإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني، بل والمجتمع برمته.

في ضوء ما تقدم ، فإن من أهم أولويات فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي ، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية وحقها في التعبير عن رأيها و مطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها ، لأن قضية المرأة في رأينا تتجاوز التفاصيل العامة -رغم أهميتها- المرتبطة بمواضيع الزواج الإكراهي المبكر أو الموقف ضد تعدد الزوجات أو التوريث أو الشهادة في المحاكم ، فهي قضية وطنية ديمقراطية ترتبط بعملية التطور و النهوض، لنصف المجتمع ، و بالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل و المرأة معاً ، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف و التبعية و الفقر و القهر و الاستبداد.

في ضوء ما سبق، تظل مهمة تحرير المرأة وانعتاقها ، مرتبطة بعملية تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية ، كهدف رئيسي ، يوفر الفرص والعوامل الموضوعية والذاتية للمرأة في بلادنا، لكي تبدأ دورة جديدة في حياتها ، تقطع تماماً مع كل أشكال الظلم والقهر والاضطهاد الذي تعرضت له تاريخياً وما تزال تتعرض له، وهذا يعني ويتطلب في آن واحد ، إعادة تجديد البنية التنظيمية والفكرية والأخلاقية للأحزاب والحركات اليسارية الديمقراطية في بلادنا ، بما يمكنها من إلغاء كل أشكال تخلفها ومواقفها تجاه المرأة ودورها الموازي والمساوي تماماً لدور الرجل ، شرط أن تمتلك هذه الأحزاب رؤية استراتيجية تنطلق بداية من أن انتصار الطبقات الكادحة يشكل الخلاص الوحيد ليس للفقراء الذكور فحسب وإنما أيضاً للمرأة المقهورة ولكل المجتمع ككل، مدركين أيضاً أن الشرائح الكادحة والفقيرة عموماً ومن العمال والفلاحين خصوصاً لا يمكن أن تحقق تحررها التام ، إلا إذا تحققت الحرية التامة للمرأة ، والمساواة الاجتماعية لها ، ما سيضمن مشاركة المرأة بصورة فعالة إلا أبعد الحدود جنباً إلى جنب مع شريكها الرجل في النضال الثوري الديمقراطي من أجل تحقيق الأهداف الكبرى في التحرر والتقدم والاشتراكية والوحدة.

- معطيات وإحصاءات ومؤشرات عامة حول المرأة الفلسطينية

على الرغم مما قدمته هذه الدراسة من تحليل للظروف والعوامل الموضوعية والذاتية لتطور دور المرأة الفلسطينية ، تاريخياً وراهناً ، انطلاقاً من أزمة المجتمع الفلسطيني بارتباطه الوثيق بأزمة المجتمع العربي ، إلا أننا في الجبهة الشعبية كما في إطار القوى اليسارية الفلسطينية والعربية ، أكدنا دوماً على التزامنا بالرؤى والمواقف والانجازات التقدمية التي تعزز دور المرأة العربية وتقدمها -بخطوات متدرجة- في مجالات العمل والأنشطة السياسية الوطنية والمجتمعية المرتبطة بها، بحيث يمكن أن توفر هذه الانجازات ، فرصة أو ظرف موضوعي ، يمكن أن تتفاعل معه المرأة الفلسطينية على طريق تطورها ، رغم كافة عوامل الأزمة المجتمعية والسياسية ، التاريخية والراهنة، المرتبطة بالمواقف والممارسات العنصرية الصهيونية من ناحية، وبممارسات القوى اليمينية والرجعية المتخلفة من ناحية ثانية، مؤكداً إصرارنا -في الجبهة- على التمسك بالرؤية الوطنية

الديمقراطية المستندة إلى جوهر الحداثة والتطوير والعقلانية والديمقراطية التي من شأنها الإسهام في تطور المجتمع والمرأة في السياق الوطني التقدمي الديمقراطي.

نورد فيما يلي مجموعة من المعطيات والإحصاءات والمؤشرات، التي تحمل في معظمها طابعاً إيجابياً بالنسبة لتطور دور المرأة في بلادنا في : الواقع الاجتماعي والسياسي، الواقع الاقتصادي ، الواقع التعليمي ، الواقع الصحي ، الواقع الإعلامي.

أولاً : معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والحقوق:

1- بلغ عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2016 (4,82 مليون نسمة)، تتوزع بنسبة 61% في الضفة (2,943,500 نسمة) ونسبة 39% في قطاع غزة (1,877,750 نسمة) . وتبلغ نسبة الإناث 49.2% من إجمالي عدد السكان أي حوالي 2,372 مليون أنثى، أي بمعدل 103 ذكر لكل 100 أنثى.

2- بلغ عدد الأفراد ضمن القوة البشرية (15 فما فوق) منتصف 2016 حوالي 2.4 مليون نسمة، ويتوزعون بنسبة 50.4% للذكور أو ما يعادل (1,209,600 ذكراً) والإناث بنسبة 49.6% أو ما يعادل (1,190,400 أنثى)، أما نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من مجموع الإناث فتبلغ 84.5% (1,005,888 أنثى غير نشيطة اقتصادياً) ، في حين أن النشيطات اقتصادياً لا يتجاوزن نسبة 15.5% ما يعادل (184,512)، أنثى ضمن القوى العاملة ما بين عاملة أو عاطلة عن العمل. أما الذكور فقد بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً 67% من إجمالي الذكور في القوة البشرية، بما يعادل (810,432 ذكر ضمن القوى العاملة).

3- مشاركة متدنية للإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور خلال الربع الأول من العام 2014¹⁷: أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى أن نسبة المشاركة في فلسطين بلغت 46.3% من إجمالي القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) خلال الربع الأول من العام 2014 (أي من بين كل 10 أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر هنالك 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة). بواقع 47.2% في الضفة الغربية مقابل 44.8% في قطاع غزة. كما تعتبر نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الذكور، حيث تصل نسبة مشاركة الإناث إلى 20.1% بواقع 19.8% في الضفة الغربية و 20.5% في قطاع غزة، مقابل 71.9% نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة، بواقع 73.8% في الضفة الغربية و 68.5% في قطاع غزة.

4- تبلغ نسبة الأسر التي تدير شؤونها امرأة (ربة أسرة) 10.6% في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 11.7% في الضفة الغربية و 8.4% في قطاع غزة¹⁸، وتؤكد مؤشرات الفقر أن الأسر التي ترأسها إناث تكون أكثر عرضة للفقر مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكور، علماً بأن حجم الأسرة التي ترأسها أنثى

¹⁷ المصدر: الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للسكان، 2014/07/11 – الانترنت.
¹⁸ المصدر: الإحصاء: 4.68 مليون نسمة عدد فلسطيني الضفة وغزة منتصف 2015 - وكالة معا الإخبارية - الانترنت – 2015/7/9

صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى عام 2014 في فلسطين 3.0 أفراد بمتوسط مقداره 5.8 فرداً للأسرة التي يترأسها ذكر.

5- بلغت نسبة الإناث من "مجمّل أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام 1997 ، هي فقط 7,2% من المجموع الكلي الذي يزيد عن 63054¹⁹ كما في عام 2011، مما يدل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية .

6- **القطاع الصحي**²⁰: 14.3% من الأطباء البشريين المسجلين في نقابة الأطباء نساء، مقابل 85.7% رجال. وتزيد نسبة الطبيبات البشريات في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة؛ 17.8% و 10.9% على التوالي خلال عام 2011، مع الإشارة إلى النقص في الأطباء والممرضين والأجهزة الطبية والأقسام الطبية المتخصصة (السرطان وأمراض الكلى و أجهزة غسيل الكلى و أمراض الكبد وغير ذلك ، مازال بحاجة ماسة إلى التطوير والتأسيس حسب تقارير الأوضاع الصحية لعام 2016.

أكثر من ربع أطباء الأسنان المسجلين في النقابة نساء مقارنة بـ 72.8% رجال. وتزيد نسبة طبيبات الأسنان في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة؛ 28.0% و 25.0% على التوالي خلال عام 2011. 52.0% من المسجلين في نقابة التمريض نساء مقابل 48.0% رجال وتزيد نسبة الممرضات في الضفة عنها في قطاع غزة؛ 62.0% و 44.2% على التوالي خلال عام 2011.

7- **المرأة الفلسطينية في الحياة العامة**²¹: بلغت نسبة النساء العضوات 20.7% في الهيئات المحلية في الضفة الغربية مقابل 79.3% رجال، وتصل أعلى نسبة مشاركة للنساء في الهيئات المحلية في محافظة رام الله والبيرة لتبلغ 18.9% وأقلها في محافظة إريحا والأغوار 2.3% خلال عام 2012. كما لم تزد نسبة السفيرات عن 4.3% مقارنة مع 95.7% للسفراء، ونجد أن 26.8% من أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية نساء مقابل 73.2% رجال. من جهة أخرى فإن 17.1% من الصحفيين في فلسطين من النساء مقابل 82.9% رجال خلال عام 2011. 40.6% من الموظفين في القطاع العام نساء مقابل 59.4% رجال خلال عام 2012.

ومن ناحية أخرى بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن صحفيات في الأراضي الفلسطينية 15.8% من إجمالي عدد الصحفيين أي 16 صحفية من بين كل مئة صحفي وصحفية خلال العام 2009 . في حين نجد أن هناك 12 قاضية من بين كل 100 قاضي وقاضية في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة ما بعد الانقسام.

وبشكل عام تظل مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي، محدود، دون أي دور هام أو مميز من حيث التأثير، اقتصر على وظائف محددة، مثل سكرتيرة تنفيذية، أو إدارية أو طابعة، إلى جانب قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه 40% من النساء العاملات في

¹⁹ السلطة الوطنية، تصور لخطة التنمية 2011-2012 .

²⁰ المصدر: الإحصاء: نصف سكان فلسطين نساء - وكالة معاً الإخبارية - الإنترنت - 2013/3/7.

²¹ المصدر: الإحصاء: نصف سكان فلسطين نساء - وكالة معاً الإخبارية - الإنترنت - 2013/3/7.

الحكومة، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى 99.9% . وبالرغم من أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل، إلا أن هذه القضية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة، وهو مبدأ لم تعمل السلطة الفلسطينية على تطبيقه في عملية التعيين في الوظائف الحكومية، التي تمت على قاعدة التعامل مع "أهل الثقة" بعيداً عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة، ولذلك فإن نسبة عالية من التعيينات في الوظائف المدنية بصورة خاصة، قد تزيد عن 50% تمت على قاعدة أهل الثقة من أبناء المسؤولين المدنيين والعسكريين والعلاقات الشخصية والمحسوبيات عدا عن تعيين عدد كبير من طلاب وطالبات الجامعات -في الأزهر خصوصاً- بدرجات وظيفية متفاوتة قبل تخرجهم.

8- بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نهاية 2016 حوالي 7300 أسير وأسيرة فلسطينيا وعربيا، من بينهم 52 أسيرة يتوزعن كالتالي: 42 أسيرة في سجن الشارون و 15 أسيرة في سجن الدامون حسب الجدول أدناه²² :

جدول رقم 1 :

الأسيرات الفلسطينيات رهن الاعتقال في سجون الاحتلال حتى 6 شباط 2017

الرقم	الاسم	مكان السكن	تاريخ الاعتقال	مكان الاعتقال	الحكم
1	لينا أحمد صالح جربوني	48/عراة البطوف	2002/4/18	سجن الشارون	17 سنة
2	فلسطين فريد عبد اللطيف نجم	نابلس	2013/11/20	سجن الشارون	4 سنوات و3000 شيكل غرامة مالية وستين مع وقف التنفيذ
3	شيرين طارق أحمد عيساوي	القدس/العيسوية	2014/3/6	سجن الشارون	4 سنوات
4	باسمين تيسير عبد الرحمن شعبان	جنين/الجملة	2014/11/2	سجن الشارون	5 سنوات
5	أمل جهاد علي طقاطقة	بيت لحم/بيت فجار	2014/12/1	سجن الشارون	7 سنوات
6	عالية الشيخ علي عباسي	القدس/سلوان	2015/4/15	سجن الشارون	26 شهراً
7	ميسون موسى الجبالي	بيت لحم/الشوارة	2015/6/29	سجن الشارون	15 سنة
8	روان نافز رضوان	رام الله/بيتللو	2015/7/15	سجن الشارون	9 سنوات و4000 شيكل غرامة
9	إيمان حمد محمد كنجو	48/شفاعمر	2015/8/28	سجن الشارون	22 شهراً
10	نجوان عودة	رام الله	2015/9/7	سجن الدامون	موقوفة
11	شروق صلاح إبراهيم دويات	القدس/صور باهر	2015/10/7	سجن الشارون	16 سنة و80 ألف شيكل غرامة
12	إسراء جميل جعابيص	القدس/ جبل المكبر	2015/10/10	سجن الشارون	11 سنة
13	مرح جودت باكير	القدس/ بيت حنينا	2015/10/12	سجن الشارون	8 سنوات ونصف و10 آلاف شيكل غرامة
14	نسرين حسن عبد الله حسن أبو كميل	48/حيفا/ تسكن غزة	2015/10/18	سجن الدامون	موقوفة
15	إستبرق أحمد محمد نور	نابلس/ مادما	2015/10/19	سجن الشارون	20 شهراً و3000 شيكل غرامة
16	حلوة سليم محمد عليان حمامرة	بيت لحم/ حوسان	2015/11/8	سجن الدامون	6 سنوات و4000 شيكل غرامة
17	نور هان إبراهيم خضر عواد	القدس/ مخيم قلنديا	2015/11/23	سجن الشارون	13 سنة ونصف و30 ألف شيكل غرامة
18	مريم عرفات صوافطة	طوباس	2015/11/28	سجن الشارون	24 شهر
19	منار مجدي عبد المجيد شويكي	القدس/سلوان	2015/12/7	سجن الشارون	6 سنوات
20	لمى منذر حافظ البكري	الخليل	2015/12/13	سجن الشارون	موقوفة
21	هيفاء مكروم أبو ارميلة	الخليل	2015/12/14	سجن الدامون	موقوفة

²² المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - الانترنت - 6 شباط / 2017.

22	عطايا خليل أبو عيشة	القدس/ كفر عقب	2015/12/15	سجن الدامون	5 سنوات
23	عيلة عبد الواحد العدم	الخليل/ بيت أولا	2015/12/20	سجن الشارون	3 سنوات
24	عبير محمد زياد أبو رجب التميمي	الخليل	2015/12/22	سجن الشارون	20 شهرًا و 6000 شيكل غرامة
25	ديانا عبد الله إبراهيم خويلد	طولكرم/شويكة	2015/12/31	سجن الدامون	18 شهرًا و 2000 شيكل غرامة
26	ملك يوسف حمد سلمان	القدس/بيت صفافا	2016/2/9	سجن الشارون	موقوفة
27	عائشة وفيق محمد جمهور	القدس/بيت عنان	2016/3/8	سجن الشارون	16 شهرًا و 2000 شيكل غرامة
28	هدية إبراهيم عرينات	أريحا/العوجا	2016/3/3	سجن الشارون	3 سنوات
29	أنسام عبد الناصر شواهنة	قلقيلية/ اماتين	2016/3/9	سجن الشارون	موقوفة
30	شاتيلا أبو عيادة	48/كفر قاسم	2016/4/3	سجن الشارون	موقوفة
31	نتالي إياد عبد العزيز شوخة	رام الله/رمون	2016/4/28	سجن الشارون	سنة ونصف
32	تسنيم خليل شكري حليبي	رام الله/رمون	2016/4/28	سجن الشارون	سنة ونصف
33	صباح محمد فرعون	القدس/العزيزية	2016/6/19	سجن الدامون	إداري
34	جميلة داود جابر	سلفيت	2016/7/5	سجن الشارون	موقوفة
35	هنادي محمود راشد	الخليل/ يطا	2016/7/7	سجن الدامون	موقوفة
36	غدير يوسف الأطرش	الخليل	2016/8/9	سجن الشارون	موقوفة
37	أمل جمال قبها	جنين/طورة	2016/8/14	سجن الشارون	18 شهرًا و 20 ألف شيكل غرامة
38	ابتسام كعابنة	أريحا/مخيم عقبة جبر	2016/8/27	سجن الشارون	موقوفة
39	دلال أبو الهوى	القدس/حي الثوري	2016/8/28	سجن الشارون	موقوفة
40	آيات محفوظ	الخليل	2016/9/5	سجن الشارون	موقوفة
41	آية الشوامرة	القدس	2016/9/15	سجن الشارون	موقوفة
42	غادة عواد	نابلس	2016/9/19	سجن الشارون	7 شهور
43	صابرين زبيدات	سخنين	2016/9/22	سجن الشارون	موقوفة
44	أمانى الحشيم	القدس/ كفر عقب	2016/12/13	سجن الدامون	موقوفة
45	شفاء فضل موسى عبيدو شلودي	القدس/سلوان	2016/12/18	سجن الدامون	7 أشهر
46	إيمان جلال محمود علي	قلقيلية	2016/12/19	سجن الشارون	موقوفة
47	عائشة الأفغاني	القدس/سلوان	2016/12/25	سجن الشارون	موقوفة
48	جيهان محمد حشيمة	القدس/ العيسوية	2016/12/30	سجن الشارون	موقوفة
49	فاطمة عليان	القدس	2017/1/1	سجن الشارون	موقوفة
50	رندة محمد يوسف الشحاتيت	الخليل/ دورا	2017/1/20	سجن الشارون	موقوفة
51	مرح لؤي جعدي	قلقيلية	2017/1/29	سجن الشارون	موقوفة
52	أمال الأصلع	النقب		سجن الشارون	موقوفة

9- يستحوذ قطاع الخدمات والفروع الأخرى على نسبة 62.9% من المرأة العاملة كما في عام 2015 (بواقع 53.5% في الضفة الغربية، 89.7% في قطاع غزة)، ثم قطاع الزراعة بنسبة 13.1% (بواقع 27.3% في الضفة الغربية و 3% في قطاع غزة) ثم قطاع الصناعة بنسبة 11% وخاصة في فروع الملابس والمواد الغذائية والخياطة والجلود ... الخ (بواقع 10.2% في الضفة الغربية، 1.9% في قطاع غزة)، بما يدل على غياب دور المرأة في عملية التنمية بالمعنى الاقتصادي وخاصة في قطاع غزة²³.

وبالنسبة لظروف العمل فإن أكثر من 25% من المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقراً، مضطرة للعمل بسبب استشهاد المعيل أو إعاقة أو أسرته، وعدم توفر معيل آخر، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة .

²³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين - ديسمبر 2016 - ص42

10- وبالنظر إلى توزيع النساء حسب الحالة الزوجية والعمر كما في عام 2015 يتضح لنا أنماط الزواج لكل امرأة، حيث أن نسبة 8.2 من الإناث في الفئة العمرية (15-19)²⁴ وهي سن المراهقة متزوجات، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للنساء 19.4 سنة في الأراضي الفلسطينية، ويتساوى في كل من الضفة وقطاع غزة، علماً بأن العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 24 عام.

وفي هذا الجانب ، فإننا في الجبهة الشعبية ، نؤكد على موقفنا المبدئي الرافض للزواج المبكر انطلاقاً من التزامنا بضرورة استكمال تعليم الفتيات في الكليات والجامعات وتوفير الفرص لهن وفق مبدأ المساواة الكاملة مع الشباب ، وبالتالي فإننا نرفض فكرة الزواج المبكر الذي يؤدي إلى حرمان الفتاة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك اشتراكها في سوق العمل بالإضافة إلى احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكرة وهذا أيضاً له انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل وكذلك يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة.

جدول رقم 2:

التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب فئات العمر والحالة الزوجية والجنس، 2015

الحالة الزوجية والجنس								فئات العمر
أرمل		مطلق/منفصل		متزوج		لم يتزوج أبداً		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
–	–	–	–	8.2	0.4	91.8	99.6	19–15
–	–	1.0	0.1	46.0	11.9	53.0	88.0	24–20
0.3	–	2.7	0.6	71.4	51.7	25.6	47.7	29–25
0.9	0.1	2.0	1.2	82.5	84.7	14.6	14.0	34–30
2.2	–	1.6	0.5	86.4	94.9	9.8	4.6	39–35
2.2	0.5	2.3	0.6	87.8	96.8	7.7	2.1	44–40
5.6	0.1	1.9	0.9	85.3	97.7	7.2	1.3	49–45
10.9	0.3	1.6	0.4	78.9	98.5	8.6	0.8	54–50
16.8	1.0	2.8	0.6	74.6	98.0	5.8	0.4	59–55
26.0	2.0	3.6	–	61.3	97.0	9.2	0.9	64–60
52.1	9.4	2.2	0.6	38.7	89.8	7.0	0.2	+65
5.6	0.5	1.6	0.5	58.6	56.3	34.2	.42	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2016، ص 92.

11- المرأة الفلسطينية وقانون العمل رقم "7" لسنة 2000:

قانون العمل رقم(7) تضمن العديد من المواد التي تنصف المرأة وتحسن من وضعها في العمل وجاء على ذلك في العديد من المواد هي:

- المادة "2" وتنص علي العمل حق لكل مواطن قادر عليه ، تعمل السلطة الوطنية علي توفيره علي أساس تكافؤ الفرص دون أي نوع من أنواع التمييز".
- المادة "16" ونصت علي : "يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين " .
- المادة "100" وتنص " وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها يحظر التمييز بين الرجل والمرأة".
- المادة "101" ونصت علي "يحظر تشغيل النساء في :
 1. الأعمال الخطرة والشاقة التي يحددها الوزير .
 2. ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والأشهر الستة التالية للولادة.
 3. ساعات الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء .
 4. المادة "102" : " علي المنشأة توفير وسائل خاصة بالعاملات".
 5. المادة "103" بند "1" : "للمرأة العاملة التي أمضت في العمل قبل كل ولادة مدة مائة وثمانين يوماً الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر منها ستة أسابيع علي الأقل بعد الولادة " . وفي بند "2" لا يجوز فصل العاملة بسبب الإجازة المذكورة في الفقرة "1" أعلاه إلا إذا ثبت أنها اشتغلت بعمل آخر خلالها".
- المادة "105" ونصت علي : "وفقاً لمصلحة العمل يجوز للمرأة العاملة الحصول علي إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها".
- المادة "106" : " علي المنشأة أن تعلق في مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل النساء .

12- المشاركة السياسية للمرأة:

في الانتخابات التشريعية عام 2006، حصلت النساء ككل على سبعة عشر مقعداً من خلال النظام الملزم للقوائم النسبية، بواقع ستة مقاعد لحركة حماس، وثمانية لحركة فتح، وواحد عن كل من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث. ولم تحرز المرأة على صعيد الدوائر أي مقعد على الإطلاق. وبذلك تكون المرأة قد حصلت على نسبة أقل من 13% من عدد أعضاء المجلس التشريعي. وهي أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق (انتخابات التشريعي في يناير 1996م) حيث فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع 88 عضواً في المجلس أي بنسبة 5,6%. ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب التي طالبت به المرأة، وبالتأكيد أقل من نسبة 20% التي أقرت صيغة ملزمة للقوائم، علماً بأن المرأة الفلسطينية حظيت بـ 20% من نسبة

الوطني تراوحت بين 2% في سنة 1964م إلى 7.5% في آخر دورة للمجلس عقدها في غزة في سنة 1996م.

13- المرأة الفلسطينية والقانون الأساسي²⁵:

أصبح القانون الأساسي الفلسطيني سارياً بتاريخ (2002/7/7) ومنه تستمد الحقوق الأساسية العامة والفردية، وبموجبه تتحدد طبيعة النظام السياسي.

وفيما يتعلق بالمرأة وحقوقها في المساواة والمشاركة المنصفة فقد أتى علي ذلك بعدة نصوص، وهذا ما ورد في نص المادة "10" في القانون والتي تنص علي :

1. حقوق الإنسان وحياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.

2. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء علي الانضمام إلي الإعلانات والمواثيق الإقليمية

والدولية التي تحمي حقوق الإنسان " وكاستنتاج فالقانون ضمن عدم التمييز علي قاعدة أن

حقوق المرأة هي حقوق إنسان في المحصلة.

أما المادة (6) فقد نصت علي : " مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص".

فيما المادة (26) أكدت أن " للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم علي وجه الخصوص الحقوق الآتية:

1- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.

2- تشكيل النقابات والجمعيات والاتحاديات والروابط والأندية وفقاً للقانون:

3- التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.

4- تقلد المناصب والوظائف العامة علي قاعدة تكافؤ الفرص.

بالنسبة للقضايا القانونية الأخرى، التي تحمل في طياتها تمييزاً واضحاً ضد المرأة، أو سلبيات واضحة في نصوصها، فهي كثيرة ومتعددة، أهمها ذلك القانون المتعلق بالأحوال الشخصية، "فما زال نظام "الملة" العثماني مطبقاً، حيث تدير كل مجموعة دينية شؤونها عبر دستور (قوانين) يسترشد بالمعتقدات الدينية الخاصة بكل مجموعة، فللمسلمين محاكم شرعية تسترشد بالشريعة، وللمسيحيين ثلاث محاكم كنسية، وأما في مجال الأحوال الشخصية، فللعرف دور رئيسي في تحديد تصرف الأفراد ضمن المجموعة، وغالباً ما يعطل العرف القانون، وعلى سبيل المثال يسمح الشرع للنساء أن يرثن نصف نصيب الرجل، ولكن العرف السائد يفرض في كثير من الحالات على معظم النساء الفلسطينيات، سواء المسيحيات أو المسلمات التخلي عن حقوقهن لأشقائهن"²⁶.

²⁵ الانترنت، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دراسات متنوعة حول المرأة الفلسطينية، www.pnic.gov.ps

²⁶ مها أبو دية، المحامي رجا شحادة- نحو المساواة والمرأة الفلسطينية-مصدر سبق ذكره-ص17.

وعند النظر في القوانين الجنائية، "المتعلقة بجرائم الرغبة الجنسية، هناك اعتبار للظروف المخففة للزوج الذي يقتل زوجته إذا فاجأها وهي ترتكب الزنا في بيته، في حين أن هذه الاعتبارات المخففة لا تتوفر للمرأة، إذ من الممكن أن يحكم عليها بالموت لارتكابها الجريمة نفسها"²⁷.

بالطبع هناك الكثير من مظاهر التمييز والحرمان للمرأة المنصوص عليها في القوانين مثل "بيت الطاعة"، أو لم يصدر بشأنها أية قوانين حتى اللحظة، كما "لا توجد قوانين رعاية اجتماعية تحمي المرأة من الفقر، أو تصون حقوقها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بصورة مستقلة عن أقاربها الذكور"²⁸، كما ينص على ذلك قانون التأمين والمعاشات. والإشكالية أن المرأة لا يحق لها أن تبحث عن عمل حسب رغبتها أو وفق حقها في ممارسة اختيارها الحر في هذا الجانب، بدون قيود أو تعقيدات الرجل، وفي حال وجدت عملا لها -في مؤسسات القطاع الخاص والزراعة خصوصا- فإنها لا تعامل مع نظيراتها أو زملائها من العمال على قاعدة المساواة من حيث الراتب أو الحقوق ... الخ.

وفي هذا السياق، فإن من المعروف، ورغم دخولنا إلى القرن الحادي والعشرين، فما زالت قوانيننا وأنظمتنا ومحاكمنا المدنية، تتعامل مع شهادة المرأة وفق نصوص الشريعة على أساس أنها تعادل نصف قيمة شهادة الرجل، وهو تمييز واضح ضد المرأة، لم يعد مقبولا، بأي معنى وتحت أي تبرير في هذا العصر، ولكن يبدو أن قضية تحرر المرأة في بلادنا لا تعكس روح وثقافة العصر، فهي قضية مرتبطة بعمق بالمظاهر السالبة للذهنية أو الوعي المتخلف في سياق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنماطها المتباينة في إطار التخلف المجتمعي العام الذي لا يرى مكانا للمرأة سوى البيت والضغط عليها بشتى الوسائل، كالزواج الإكراهي الذي يتم في معظمه للصغار من البنات بصورة خاصة، ممن لا يملكن حرية الرأي أو القرار.

14- أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الدورات المنعقدة في مراكز التدريب المهني، نلاحظ ارتفاع حجم هذه المشاركة في دورات الخياطة بنسبة 92% من مجموع الذكور والإناث البالغ 320 طالبا وطالبة، وبنسبة 90% في دورات السكرتاريا والحاسوب من المجموع البالغ 253 طالبا وطالبة، وحوالي 90% لمهنة تصنيف الشعر من أصل 103 طالبا وطالبة، تهبط هذه المشاركة إلى 30% في مهنة الرسم المعماري، ولا توجد أي مشاركة في كافة المهن الأخرى في دورات مراكز التدريب، مثل البلاط والحدادة والنجارة والميكانيك والأدوات الصحية والتמידات الكهربائية والراديو والتلفزيون وصيانة الأجهزة المكتبية والمدراء المهنيين ... الخ، أما بالنسبة لمشاركة المرأة في النشاط التعليمي، فإن نسبة الإناث العاملات في المدارس تبلغ 47.3%، والعاملات في الجامعات 23.2% وفي كليات المجتمع 22.3% وفي رياض الأطفال 99.9%²⁹.

²⁷ المصدر السابق ص 16.

²⁸ المصدر السابق ص 16.

²⁹ المرأة والعمل والتعليم في فلسطين -وزارة العمل- الإدارة العامة للتخطيط-تشرين أول 1997 .

ثانياً: الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية :

- مؤشرات حول عمالة المرأة : تشير نتائج مسح القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة قد بلغت 19.1% عام 2015 (ما يعادل 248 ألف أنثى عاملة)، حيث بلغت القوى العاملة الفلسطينية منتصف عام 2015 (1,229 مليون عامل وعاملة)³⁰.
- توزيع المرأة حسب النشاط الاقتصادي:

جدول رقم 3:

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس

والنشاط الاقتصادي ومكان العمل، 2015

مكان العمل				الجنس والنشاط الاقتصادي
المجموع	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	
ذكور				
7.8	8.6	6.4	8.3	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك
13.4	13.0	6.5	17.2	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
18.6	64.1	5.1	14.4	البناء والتشييد
22.5	9.9	22.7	25.5	التجارة والمطاعم والفنادق
6.8	1.9	8.6	7.1	النقل والتخزين والاتصالات
30.9	2.5	50.7	27.5	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع
إناث				
13.1	45.0	8.0	14.6	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك
11.0	10.3	2.5	13.9	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
0.6	15.4	0.2	0.6	البناء والتشييد
11.3	7.7	6.2	13.0	التجارة والمطاعم والفنادق
1.1	0.0	0.9	1.2	النقل والتخزين والاتصالات
62.9	21.6	82.2	56.7	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع
كلا الجنسين				
8.7	8.9	6.6	9.6	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك
13.0	13.0	5.9	16.5	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
15.5	63.6	4.4	11.5	البناء والتشييد
20.6	9.9	20.2	22.9	التجارة والمطاعم والفنادق
5.8	1.9	7.4	5.8	النقل والتخزين والاتصالات

³⁰ مسح القوى العاملة الفلسطينية السنوي 2015 - الصادر في إبريل 2016 - (ص 19 / 23)

36.4	2.7	55.5	33.7	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي - مسح القوى العاملة 2015 ، ص 85.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يستحوذ على الجزء الأعظم من عمل المرأة حيث بلغ 62.9% في العام 2015 أي أن أكثر من نصف النساء في الأراضي الفلسطينية يتركز عملهن في مجال الخدمات مثل (معلمة، سكرتيرة، مراسلة، نادلة، عاملة نظافة، أذنة، كوافيرة،...) إلخ. أما في قطاع الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك، فقد بلغت نسبة العاملات 13.1%، ثم يليه قطاعي التعدين والصناعة بنسبة 11% ثم التجارة والمطاعم بنسبة 11.3% وأخيراً قطاع البناء والتشييد، والنقل والتخزين بنسبة 0.6%.

وفي إطار قطاع الخدمات نجد أن قطاع التعليم يستحوذ على الجزء الأكبر منه ثم يليه الصحة والشؤون الاجتماعية وفي إطار قطاع الصناعة فالجزء الأكبر يتركز منه على عمل الخياطة ومن ثم على صناعة المواد الغذائية.

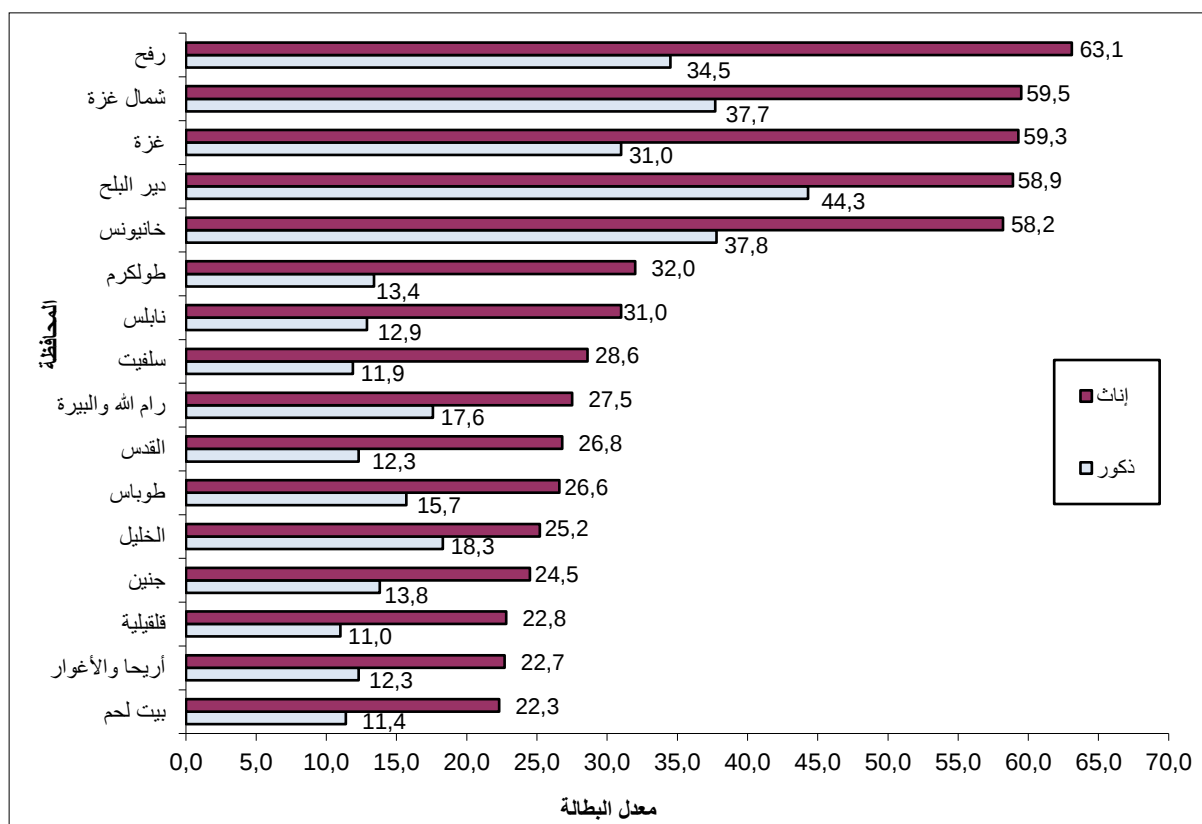
البطالة (حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية)

أشارت النتائج بأن معدل البطالة بلغ 25.9% خلال عام 2015 من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، بواقع 22.5% بين الذكور مقابل 39.2% بين الإناث. كذلك فقد تركزت أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة 40.7%، بواقع 36.4% للذكور و60.8% للإناث.

أما على صعيد معدل البطالة حسب المنطقة، فقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ 17.3%، بواقع 15.0% بين الذكور مقابل 26.7% بين الإناث. وقد تركزت معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 لكلا الجنسين حيث بلغت 28.7%، بواقع 24.9% بين الذكور مقابل 48.1% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

وفي قطاع غزة بلغ معدل البطالة 41.0%، بواقع 35.9% بين الذكور مقابل 59.6% بين الإناث. كما بلغ أعلى معدل بطالة بين الشباب للفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت 61.0%، بواقع 56.7% بين الذكور مقابل 78.4% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب المحافظة والجنس، 2015



جدول رقم 4:

معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، 2013-2015

الجنس وعدد السنوات الدراسية	2013	2014	2015
كلا الجنسين			
0	13.0	15.3	14.7
6-1	19.8	25.8	25.0
9-7	21.7	24.6	23.5
12-10	21.0	24.1	23.4
+13	27.9	31.6	29.9
المجموع	23.4	26.9	25.9
ذكور			
0	25.3	28.1	21.0
6-1	22.6	29.2	27.1
9-7	23.0	25.9	24.1
12-10	21.5	24.6	23.2
+13	16.4	19.1	18.6
المجموع	20.6	23.9	22.5

إناث			
6.5	3.6	2.8	0
9.7	6.5	2.8	6-1
17.0	11.1	6.4	9-7
25.1	18.6	14.7	12-10
48.0	50.6	47.0	+13
39.2	38.4	35.0	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي - فلسطين في أرقام 2015 - سنة الإصدار آذار/مارس 2016 - ص18

ومن الملاحظ هنا أن نسبة مشاركة المشتغلات الإناث في الضفة الغربية تفوق مثيلاتها في قطاع غزة، بالرغم من أنها منخفضة جداً إذا ما قورنت مع نسبة المشتغلين الذكور ولكنها بالنسبة لقطاع غزة فهي مرتفعة نسبياً.

جدول رقم 5:

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس وعدد السنوات

الدراسية ومكان العمل، 2015

مكان العمل				الجنس وعدد السنوات الدراسية
المجموع	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	
ذكور				
0.5	0.3	0.5	0.6	0
9.9	10.6	10.4	9.4	6-1
21.4	27.8	19.2	21.0	7-9
38.6	49.5	31.9	39.3	10-12
29.6	11.8	38.0	29.7	+13
100	100	100	100	المجموع
إناث				
2.3	1.2	2.0	2.3	0
8.3	22.8	2.5	10.1	6-1
9.9	38.7	5.2	11.2	7-9
20.7	22.4	12.9	23.4	10-12
58.8	14.9	77.4	53.0	+13
100	100	100	100	المجموع
كلا الجنسين				
0.8	0.3	0.7	1.0	0
9.6	10.7	9.3	9.6	6-1

19.5	27.9	17.2	19.0	7-9
35.5	49.2	29.1	36.0	10-12
34.6	11.9	43.7	34.4	+13
100	100	100	100	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي - مسح القوى العاملة 2015 ، ص 88

جدول رقم 6:

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمهنة
ومكان العمل، 2015

مكان العمل				الجنس والمهنة
المجموع	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الضفة الغربية	
ذكور				
3.3	1.5	2.3	4.3	المشرعون وموظفو الإدارة العليا
21.5	1.3	33.7	20.1	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتابة
20.1	5.5	25.7	20.7	عمال الخدمات والباعة في الأسواق
3.9	1.0	2.6	5.3	العمال المهرة في الزراعة والصيد
20.7	46.2	10.8	19.6	العاملون في الحرف وما إليها من المهن
10.7	6.7	8.5	12.9	مشغلو الآلات ومجموعها
19.8	37.8	16.4	17.1	المهن الأولية
100	100	100	100	المجموع
إناث				
3.0	0.0	3.6	2.8	المشرعون وموظفو الإدارة العليا
52.9	13.5	71.1	47.0	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتابة
16.3	7.7	11.3	18.1	عمال الخدمات والباعة في الأسواق
10.4	5.6	4.4	12.5	العمال المهرة في الزراعة والصيد
7.7	1.9	5.6	8.5	العاملون في الحرف وما إليها من المهن
4.0	3.0	0.0	5.4	مشغلو الآلات ومجموعها
5.7	68.3	4.0	5.7	المهن الأولية
100	100	100	100	المجموع
كلا الجنسين				
3.2	1.4	2.5	3.9	المشرعون وموظفو الإدارة العليا
26.8	1.4	39.2	25.8	الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتابة
19.4	5.5	23.5	20.2	عمال الخدمات والباعة في الأسواق

5.0	1.0	2.8	6.9	العمال المهرة في الزراعة والصيد
18.5	45.7	10.1	17.3	العاملون في الحرف وما إليها من المهن
9.6	6.7	7.2	11.3	مشغلو الآلات ومجموعها
17.5	38.3	14.7	14.6	المهن الأولية
100	100	100	100	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي - مسح القوى العاملة 2015 ، ص 92

ويتضح مما سبق أن الفتيات والمتخصصات والكاتبات شكلن أعلى نسبة للمشتغلات الإناث، فيما لم تتجاوز نسبة الإناث المشتغلات في المراتب العليا للسلم المهني 2.2% ، أما العاملات في الزراعة فيأتين في المرتبة الثانية من مجموع العاملات .

ثالثاً: الواقع التعليمي للمرأة:

1. التعليم الأساسي والثانوي : بلغ عدد الطلبة في جميع المدارس الفلسطينية في مطلع العام الدراسي 2016/2015 ما مجموعه 1,192,808 طالباً و طالبة³¹، يتوزعون بنسبة 58.1% في الضفة الغربية و 41.9% في قطاع غزة، وتشكل الإناث نسبة 50.4% من جميع الطلبة. فيما بلغ عدد طلبة رياض الأطفال 77883 طفل في الضفة الغربية ، و 57234 طفل في قطاع غزة، تشكل الإناث نسبة 48.2% منهم، ويتوزعون بنسبة 66.5% من الضفة الغربية ونسبة 33.5% من قطاع غزة، علماً بأن عدد رياض الأطفال 1,147 روضة في الضفة ، و 518 روضة في قطاع غزة³².

جدول رقم 7 :

عدد المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة ، للعام الدراسي والمرحلة 2016/2015

المرحلة			رياض أطفال	المنطقة للعام الدراسي
ثانوية	أساسية	مجموع		
فلسطين				
960	1,1954	2,914	1,665	2016/2015
الضفة الغربية				
809	1,385	2,194	1,147	2016/2015
قطاع غزة				
151	569	720	518	2016/2015

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب فلسطين الإحصائي 2016 - إصدار ديسمبر 2016 - ص 104/105

³¹ الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب فلسطين الإحصائي 2016 - ديسمبر 2016 - ص 105.

³² المصدر السابق - ص 104

2. **التعليم الجامعي:** بلغ عدد الطلبة المسجلين للعام 2016/2015 في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية (الجامعات) 204,745 طالب وطالبة، تشكل الطالبات نسبة 61% منهم بمقدار 124,936 طالبة، فيما يشكل الطلاب نسبة 39% منهم بمقدار 79,809، أما بالنسبة لكليات المجتمع ، فيبلغ عدد الطلبة والطالبات 11,283 طاب وطالبة، موزعين إلى إناث 5,907 طالبة بنسبة 52.3% و 5,376 طلب بنسبة 42.7%³³.

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 3.3% عام 2015 تتوزع بنسبة 1.5% للذكور و 5.1% للإناث. ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى 13% تتوزع بنسبة 12.7% للذكور ونسبة 13.3% للإناث.

أما نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة فتبلغ 5.9% عام 2015 تتوزع بنسبة 5.9% ذكور و 5.8% للإناث. فيما يلي جدول توضيحي للحالة التعليمية في الضفة وقطاع غزة لعام 2015:

جدول رقم 8 :

التوزيع النسبي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية، المنطقة والجنس ، 2015

المنطقة			فلسطين			الحالة التعليمية		
قطاع غزة		الضفة الغربية						
إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين
4.4	1.5	3.0	5.6	1.5	3.5	5.1	1.5	3.3
4.0	6.0	5.0	6.9	5.9	6.4	5.8	5.9	5.9
9.9	13.3	11.6	13.1	16.1	14.6	11.9	15.1	13.5
34.7	36.1	35.4	36.1	42.2	39.2	35.7	40.0	37.9
26.3	20.6	23.4	21.2	18.7	20.0	23.1	19.4	21.2
6.2	6.8	6.5	4.5	4.5	4.5	5.1	5.4	5.2
14.5	15.7	15.1	12.6	11.1	11.8	13.3	12.7	13.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب فلسطين الإحصائي 2016 - اصدار ديسمبر 2016 - ص111

نشير إلى أن نسبة الأمية في الضفة والقطاع تعتبر الأقل في العالم حيث بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي عام 2014 حوالي 19% وبلغ عدد الاميين نحو 96 مليون نسمة 59% منهم اناث³⁴.

³³ المصدر السابق - ص109
³⁴ المصدر: الانترنت - موقع ويكيبيديا .

إن استعراض أوضاع النساء العاملات في النشاط التعليمي بمختلف مجالاته ومؤسساته يبين أن أعداد المعلمين أعلى من أعداد المعلمات في مختلف المؤسسات، باستثناء رياض الأطفال، رغم أن التعليم من المهن التي تقبل عليها المرأة، كما يلاحظ أن عدد المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية أعلى بكثير من المعلمات، وتراجع نسبة الإناث بصورة أكبر مع ارتفاع درجة المؤهل العلمي مثل الماجستير والدكتوراه (أقل من 7%)، كما نلاحظ أن العدد الأكبر من النساء العاملات في المؤسسات التربوية متخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، صحيح أن هذا المجال هو الأقرب إلى وضع المرأة ودورها -في حدود واقعها الراهن حتى الآن- في مجتمعنا، إلا أن هناك أسباباً ومعوقات تحول دون تخصص المرأة في المجالات العملية والعلمية الأخرى، وترتبط بالأسرة، أو النظرة لدور المرأة، لكنها في التحليل الأخير مرتبطة بحالة تطور المجتمع وتخلفه الراهن كمعوق رئيسي يحول دون حرية المرأة في اختيار مسارها العلمي والعملية في آن معا.

رابعاً : الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية

من الضروري التركيز علي الحقوق التالية للمرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

1. الحق، أسوة بالرجل في حصول المرأة علي أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية بغض النظر علي وضعها الطبقي أو العائلي أو عمرها أو مستوي تعليمها أو أي اعتبار يتعلق بالمعتقد أو اللون.
2. الحق في أن تشمل العناية وضعها الصحي والجسمي والاجتماعي (أي الرعاية الشاملة)
3. الحق في أن تكون العناية مؤمنة ومتوفرة لجميع النساء.
4. الحق في الحصول على كل المعلومات الطبية والعلمية التي تساعد على اتخاذ القرار.
5. الحق أن تعامل باحترام أثناء تلقي الرعاية الصحية.
6. الحق في التشاور في كل مراحل العلاج، في السرية والكتمان واحترام الخصوصية عند تلقي العلاج.

خامساً : المرأة الفلسطينية والإعلام

في هذا المجال ، برز دور المرأة الفلسطينية ، كوجه إعلامي متميز ، ارتبط بتطور الأحداث السياسية والمجتمعية في إطار الصراع مع العدو الصهيوني ، إلى جانب ارتباطه بالتطور المهني المتخصص عبر عمل المرأة في عدد كبير من الفضائيات ووسائل الإعلام المتنوعة ، وفي هذا السياق، نشير إلى بروز العديد من الإعلاميات الفلسطينيات في مجال المراسلة والتصوير والفضائيات والصحافة والإذاعة ، بالإضافة إلى ظهور عدد الصحف والمجلات نسائية منها "صوت النساء" ومجلة ينابيع الصادرة عن جمعية المرأة العاملة، والمواقع الالكترونية ، حيث نلاحظ تزايد انتشار الكتابة النسائية ، علاوة على التقارير الصحفية .

- وبصدر صحيف الأيام والحياة والقدس في الضفة ، وصحف فلسطين والاستقلال ، بالإضافة إلى الصحافة الالكترونية، ازدادت الفرص للأقلام النسائية والإعلاميات الفلسطينيات للكتابة وفتح المجال للمراسلات، والمصورات الصحافيات للعمل في صحف يومية تصدر محلياً.

- كما كان لإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية (صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين) وترخيص عدد كبير من محطات التلفزة والإذاعة المحلية الخاصة دوراً كبيراً في بروز عدد من الإعلاميات الفلسطينيات كمذيعات ومراسلات ومصورات وإداريات في مواقع صنع القرار ..
- ومع انتشار المحطات الفضائية العربية، واهتمامها في الشأن الفلسطيني أتيحت الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات في العمل مع هذه الفضائيات العربية كمراسلات من فلسطين، برزن بشكل جلي وواضح خلال انتفاضة الأقصى والعدوان الصهيوني على قطاع غزة ديسمبر 2008 ويناير 2009، وتموز 2014 إلى جانب دورهن في تغطية حملات التضامن العالمي لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، ولجان مقاومة التطبيع ومقاطعة البضائع الإسرائيلية ، ولجان حق العودة، والعديد من النوادي والجمعيات النسوية والثقافية في الضفة وقطاع غزة والشتات.